1

جدول أعمال أساسي

دور الولايات المتحدة في الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين

بشرت نهاية الحرب الباردة بفترة قصيرة من التفاؤل بشأن آفاق السلام العالمي في القرن الحادي والعشرين. وقد رحب الرئيس بوش في خطابه أمام الأمم المتحدة في شهر تشرين الأول / أكتوبر 1990، «بشراكة تهدف إلى مزيد من الديموقراطية، ومزيد من الرخاء، ومزيد من السلام، وخفض التسلح»[3]. بعد ثلاث سنوات قال الرئيس بيل كلينتون في الأمم المتحدة «في عصر جديد من المخاطر والفرص، ينبغي أن يكون هدفنا الأول توسيع وتعزيز الأسرة الدولية لديمقراطيات السوق»[4]. ومع هذا في بداية القرن الحادي والعشرين فإن مثل هذه التصريحات الكبيرة نادراً ما كانت تُطلق دون أن ترافقها قيود وازدواجية وقلاقل، مع أن قوة أمريكا العسكرية والاقتصادية والسياسية ظلت قوة لا يمكن تحديها. لماذا؟ لأنه طوال فترة ما بعد الحرب الباردة زادت الحروب الوحشية والقتل الجماعي بدرجة تنذر بالخطر، وظل خطر الكارثة النووية قائماً دوماً. وأصبح شبح ودرو ويلسون، والخوف من الفشل في الحيلولة دون كارثة أخرى ما بعد الحرب ماثلين. وفي الفصول القادمة سوف نؤكد أن مسؤوليتنا الأولى هي مجابهة هذه الاتجاهات العالمية الخطرة والمنذرة بالسوء. سنرسي أساساً لسياسة خارجية ودفاعية جديدة لأمريكا والعالم يقوم على التزام أخلاقي بتقليص الوفيات الناجمة عن الحروب، وعلى التزام أمريكي بقيادة العالم نحو ذلك الهدف مع عدم استخدام قوتها السياسية أو الاقتصادية، أو العسكرية بمفردها على أية حال.

الوهم الكبير للقرن العشرين

عندما نطل في القرن الحادي والعشرين إلى الخلف، على أحداث القرن العشرين، لا يمكن إلاَّ أن نُصدم بهول المذابح البشرية ابتداء من الحرب العالمية الأولى. من الصعب حقاً ألاَّ نستخلص أن شيئاً ما قد أصاب القرن العشرين بالشؤم، وأنه لا بد أن يكون دموياً على نحو مطرد تقريباً من البداية حتى النهاية. ومع هذا فمن المفيد أن نتذكر أنه عند نهايته بدا القرن العشرون لكثير من العقلاء والمطلعين يَعِدُ على نحو غير محدود بالسلام والازدهار. ونتيجة متابعة انفجار التكافل Interdependence الاقتصادي الذي تقوده التكنولوجيا كان بعضهم يعتقد أن حرباً كبيرة باتت شيئاً من الماضي، تماماً كما أصبح الجواد والعربة شيئاً من الماضي. وفي استرجاع للذكرى، فإن مثل هذا الاعتقاد قاد إلى درجة من الرضا عن النفس ساهم في حد ذاته في اندلاع الحرب العالمية الأولى. هل نجرؤ على الادعاء، في عصر تال من التكافل المزدهر، أنها لن تحدث ثانية؟

في سنة 1910 كانت أوروبا تتمتع بنمو وازدهار لا سابق لهما، وهذا الظرف حقق درجة غير مسبوقة كذلك من التعاون والتكامل بين اقتصادات الدول الكبرى في أوروبا وبين الولايات المتحدة. وفي ذلك الوقت تقريباً قام كثير من الزعماء السياسيين، والمثقفين، والصناعيين والمواطنين العاديين في هذه البلدان بما وصفه مؤرخ جامعة أوكسفورد، نيل فيرغوسون Ferguson منذ عهد قريب «أكبر خطأ في التاريخ الحديث»[5]. لقد استنبطوا ـ بعضهم عن وعي وبعضهم بدرجة أقل من الوعي ـ ما يلي: أولاً، إن التكافل والتعاون الجديدين بين الدول الكبرى كان ضرورياً للازدهار؛ وثانياً، أي شيء يدمر شروط الازدهار هذه سوف يدمر الازدهار نفسه؛ وثالثاً، إن اندلاع حرب تشمل الدول الكبرى من شأنه بالتأكيد أن يعيق هذا الازدهار، لا بل ربما يقضي عليه، ورابعاً، هذا الارتباط بين الحرب والكارثة الاقتصادية كان مفهوماً من قبل جميع الفرقاء

المعنيين، وخامساً، إن حرباً كبرى لم تكن موضع تفكير أحد. كان الطريق إلى الجحيم، وهو الحرب العالمية الأولى، «ممهداً» بهذا المنطق: لما كانت الحرب ضارة اقتصادياً فإنها ستروع بوعي هذه الحقيقة، أو في حال اندلاع حرب، وهو حدث غير محتمل، فإن الحرب سوف تتوقف بسرعة للسبب ذاته.

صيغ هذا النمط من التفكير في الكتاب الواسع الانتشار سنة 1910 للصحفي البريطاني نورمان أنغيل Angell «الوهم الكبير: دراسة لعلاقة القوة العسكرية بالمصلحة الوطنية». شرع أنغيل يبرهن أن الحرب أصبحت أمراً لا عقلانياً ـ لا تستحق كلفتها ـ وهي من ثم باتت شيئاً من الماضي. وتساءل أنغيل: «ما هي الضمانة الحقيقية للسلوك الجيد لهذه الدولة أو تلك؟» ويجيب: «إنه التكافل المحكم، ليس بالمعنى الاقتصادي فحسب، بل بكل معنى، فهو يجعل العدوان غير المبرر من جانب دولة ما على أخرى في غير مصلحة المعتدي»[6]. ولما كانت الحرب قد فقدت معناها، يقول أنغيل، «فإن اليوم الذي يتحقق فيه التقدم عن طريق القوة قد ولّى؛ وسيكون التقدم بالأفكار أو لا يكون أبداً»[7]. وبعد مرور سنتين على طباعة الكتاب المذكور (الوهم الكبير) يستخلص أنغيل الاستنتاج التالي: «الأخلاق بعد كل شيء لم تقم على التضحية بالذات، بل على المصلحة الذاتية المستنيرة، على فهم أوضح وأكمل لجميع الروابط التي تجمع أحدنا مع الآخر. وهذا الفهم مرشح للتحسن»[8]. كان الأمريكيون بعيدين كل البعد عن الحصانة من مثل هذا الرضا الغريب عن الذات والقاتل. فقد قال ديڤيد ستار جوردان، رئيس جامعة ستانفورد، في خطبة له سنة 1910 في جامعة توفتس Tufts إن «الحرب المستقبلية مستحيلة لأن الدول لا تستطيع تحملها»[9].

لم يكن الجميع قانعين بذلك. فقد أقر الفيلسوف الأمريكي وليام جيمس في مقالته سنة 1910 بعنوان «المكافئ الأخلاقي للحرب» بأن الحرب الحديثة باهظة التكاليف، ولكنه يضيف «الرجل العصري يرث حب القتال المتأصل

وحب المجد لدى أجداده. ولا يؤثر فيه أن يرى الحرب لا عقلانية ومرعبة. فمخاوفها تجعلها ساحرة»[10]. وملاحظة جيمس هذه هي وصف بعيد النظر للأحداث في الجزر البريطانية في شهر آب / أغسطس 1914، حيث كان الشباب بمئات الألوف يتدفقون على مراكز التطوع، وهم يضحكون ويتصرفون باهتياج وكأنهم ذاهبون إلى حدث رياضي أو نزهة، كي يكونوا في طليعة المقاتلين.

«الوهم الكبير» لنورمان أنغيل الذي شرع يفضح الزيف سنة 1910 كان الاعتقاد البالي ـ كما رآه ـ أنّ أيّ فائدة اقتصادية أو غيرها تأتي عن طريق الفتح العسكري. وفي محاولته إثبات ذلك بما يرضي غروره ويرضي قراره، فقد استخلص أن الحرب سخف، **ولهذا** فهي غير محتملة إلى حد بعيد. كان ذلك وهم القرن العشرين الكبير. وقد دُحض بعد أربع سنوات من ظهور كتاب أنغيل بقيام الحرب العالمية الأولى. ثم بقيام الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة التي جاءت في أعقابها.

واقع القرن العشرين المأساوي

ما لبث القرن العشرون أن أصبح أكثر القرون دموية ـ بما لا يقاس ـ في تاريخ البشرية برمته. كيف كان دموياً؟ إذا كانت الإحصاءات المتوفرة مساعدة بالمعنى النسبي، فهي خاطئة إلى حد بعيد بالمعنى الحرفي. لذا قبل تسجيل بعض التقديرات من الضروري أن ننقل التحذير الذي أطلقه دان سميث، مدير «المعهد الدولي لأبحاث السلام» PRIO في أوسلو ـ النرويج الذي يعتبر أطلسه «حالة الحرب والسلام»، مرجعاً رائداً عن وفيات الحرب والقضايا المتعلقة بها. يقول التحذير:

المعلومات عن وفيات الحرب غير موثوقة إلى حد بعيد. وأحد أسباب ذلك يعود إلى الاعتبارات الدعائية للأطراف المتنافسة. في معظم الحروب لا

توجد وكالة مهمتها إحصاء المدنيين القتلى الذين هم غالبية ضحايا الحرب. . . التقديرات غير واقعية، فهي تقديرات بشرية وسياسية. والمشكلة ليست في الإحصاءات. فوضع رقم لتعداد القتلى ما هو إلاّ مجرد اختزال يُفهم بسهولة عن هول ما كان يحدث[11].

أيُّ شخص كُلِّف بإحصاء قتلى الحرب، أو كان في وضع يتيح له ذلك، يُتوقع أن يكون منحازاً إلى هذا الطرف أو ذاك في حرب جارية. هذا النشر لما يسمى معلومات عن موتى الحرب هو في الأغلب ليس أكثر من القيام بالحرب بوسائل إحصائية. ويقال إن من الجدير بنا أن نأخذ بالاعتبار بعض التقديرات من أناس جعلوا من تمحيص الأرقام شغلهم الشاغل واضعين في حسابهم الانحرافات في الحساب قدر الإمكان.

ما هي الحرب؟ تُعرّف جماعة المعهد الدولي PRIO الحربَ على أنها: «نزاع مسلح مكشوف بشأن سلطة أو أراض، يتضمن أساساً مقاتلين نظاميين وقتالاً مع استمرارية الصدامات»[12]. وعن عدد هذه الحروب في القرن العشرين (حتى سنة 1995 وهي السنة الأخيرة التي اعتبرت فيها المعلومات شاملة إلى حد معقول) تحددها إحدى الإحصائيات التي يستشهد بها، في المدة الواقعة ما بين 1900 و1995 بـ 83 حرباً داخلية و135 حرباً بين الدول؛ أي بمجموع قدره 218 حرباً يقابلها 102 حرب داخلية و69 حرباً بين الدول؛ أي ما مجموعه 171 حرباً في المدة ما بين 1816 و1899[13]. وأصبحت الحرب أكثر ضراوة في القرن العشرين من أية عصور سابقة. وكما قدر في الواقع كان عدد وفيات الحروب في القرن العشرين يزيد بمقدار ست مرات عن كل حرب من حروب القرن التاسع عشر»[14]. وفي المجموع قدر عدد قتلى الحروب في المدة ما بين 1900 و1995 بما يقارب 110 ملايين إنسان. ويثبت مصدر معتمد غالباً هو كتاب «العسكرية العالمية والنفقات الاجتماعية» لمؤلفه روث ليغير سيفارد Ruth Leqer Sivard عدد موتى الحرب (بدقة لافتة للنظر) بـ109,746,000 قتيل[15].

ومما يدلّ على الطبيعة المتغيرة للحرب معدلاتُ الضحايا المدنيين. ويقدر أحد المصادر أن من بين القتلى الـ 105 ملايين في حروب القرن العشرين، هناك 43 مليون قتيل عسكري، و62 مليون قتيل مدني[16]. ويقدر مصدر آخر أنه في نهاية القرن التاسع عشر كانت نسبة القتلى المدنيين تقارب 10٪، في حين كانت نسبة القتلى من المدنيين في الحرب العالمية الثانية 50٪ وكانت نسبتهم في حروب التسعينيات 75٪[17]. ويتضح من مجمل هذه التقديرات أن الحرب في القرن العشرين كانت حدثاً شائعاً، وكانت فتاكة على نحو متزايد تقع أوزارها على المدنيين بالدرجة الأولى ـ من غير المقاتلين من شيوخ ونساء وأطفال.

إن القرن العشرين لم يكن الأكثر دموية في التاريخ فحسب، بل كان القرن الذي انتهت فيه حصانة غير المقاتلين ـ التي كانت تعتبر في الغرب لمدة طويلة بأنها مطلب الحرب «العادلة». وقد سجل الصحفي والباحث الألماني جوزيف جوف Joffe منذ عهد قريب هذه الكلمة القصيرة عن القرن العشرين:

كيف سنتذكر القرن العشرين؟ أولاً وقبل كل شيء، كان قرن ثلاثة شرور: الحرب الشاملة، والدكتاتورية، والإرهاب... في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان الأعداء يهزمون؛ أمّا في القرن العشرين فكانوا يبادون في (أماكن مثل) أوشفيتز أو في حقول الموت في كامبوديا[18].

ينطبق هذا بدرجة متساوية على 140 ألف شخص تقريباً ممن أبيدوا على الفور في 6 آب / أغسطس 1945 في هيروشيما، وعلى ضحايا الإرهاب المنظم الذي مارسه كلٌّ من ستالين وماو على مدى عشرات السنين بحق شعبيهما[19]. لا أحد يعرف عدد القتلى في حملات التطهير الستالينية والترحيل القسري في العشرينيات والثلاثينيات، أو عدد الذين ماتوا بسبب المجاعات الناجمة عن مبادرات ماو التي عرفت باسم «الخطوة الكبرى إلى الأمام» وعن فوضى «الثورة الثقافية». (الرقم الذي يرجح عادة هو 20 مليوناً في كل بلد). يكفي القول إن ملايين من البشر قد ماتوا بسبب قسوة ستالين وماو وأخطائهما.

من الواضح أنه مهما حاول المرء أن يتثبت من أعداد القتلى في الحروب والنزاعات الداخلية في القرن العشرين، فإن الرقم ينبغي أن يفهم على أنه مؤشر لمستوى تقريبي من جسامة المأساة فحسب. ومهما تدنت الأرقام لا يوجد ما يقارب الدقة الرقمية لأي من الأرقام الأساسية.

ولكن إذا كان قد قتل ما يقارب 110 ملايين إنسان في الحروب ما بين 1900 و1995، وتوفي 20 مليون إنسان بسبب السياسة الوحشية لكل من ستالين وماو، وإذا كان قد توفي 10 ملايين إنسان في حروب، أو لأسباب تتعلق بالحروب، ما بين 1995 و2000 (وهذا هو الرقم الذي يستخدم عموماً)، فإننا نصل إلى رقم 160 مليوناً قتلوا في حروب داخلية أو حروب بين الدول. ونحن نعتقد أن رقم 160 مليوناً ـ لقتلى الحروب وما يتصل بها ـ هو الرقم التقريبي المستخدم لتصوير مستوى العنف في القرن المنصرم.

وكما أشرنا فإن معظم هؤلاء الـ 160 مليوناً أو قرابة ذلك هم من المدنيين. كم عددهم؟ إذا أضفنا الستين مليون مدني الذين أحصيناهم قتلوا في الحروب وأضفنا ما يقارب 40 مليوناً ماتوا نتيجة العنف الداخلي لأسباب إيديولوجية على يد ماو وستالين، نصل إلى نتيجة أن هناك 100 مليون مدني بريء من أصل 160 مليوناً قتلوا نتيجة العنف والحروب في القرن العشرين ـ وهذا رقم مروّع. ومهما كانت حقيقة الأرقام فهي لا تتعارض مع التقرير الذي صدر سنة 1997 عن «لجنة كارينجي لمنع النزاعات المميتة»: تلك الأرقام التي يمكن أن نستقيها، مهما كانت غير كاملة، تروي لنا قصة «العنف الجماعي بدرجة تُقزّم جميع القرون السابقة»[20].

ما يزال الاتجاه نحو التضحية بالمدنيين بسبب الحروب مستمراً. ويبين هذا تقرير صدر في حزيران من سنة 2000 في دراسة وبائية عن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً). تقدر هذه الدراسة أنه «منذ الأول من كانون الثاني / يناير 1999 حدثت على الأقل 1,6 مليون حالة وفاة في المناطق التي تأثرت بالحرب، بزيادة قدرها 600 ألف حالة وفاة على الوفيات

التي تحدث في ظروف طبيعية». ثمة 15٪ من الوفيات تقريباً تُعزى مباشرة إلى مختلف الحروب الجارية. والبقية كما يقول التقرير «ناجمة عن أعراض قابلة للوقاية أو الشفاء انتشرت أثناء الفوضى الاجتماعية والاقتصادية التي تسببها الحرب، ومعظمها كانت في أوساط النساء والأطفال»[21]. وهكذا تمتد المذابح الجماعية للأبرياء، التي كانت السمة المروعة للقرن العشرين، إلى القرن الحادي والعشرين.

وفيما تتيح الأرقام تقدير حجم المأساة فإنها يمكن أن تذهل العقل أيضاً: كثير جداً من الحروب، وكثير جداً من القتلى، وكثير جداً من الحالات المأساوية. ولكن الأرقام لا تتناول بالطبع إلاّ تلك الجوانب من الرعب في القرن العشرين التي يمكن حصرها كمياً ولكن على وجه تقريبي وغير موثق. لقد تُرك للشعراء والروائيين وكتّاب المذكرات والمسرحيات والرسامين والمصورين ومنتجي الأفلام أن ينقلوا على أفضل وجه المأساة **الإنسانية** كما حدثت، مأساة الإنسان على يد أخيه الإنسان. نحن بحاجة إلى جانب الأرقام أن نبين السجلات الفردية المتميزة لعنف وحروب مأساة القرن العشرين الهائلة. نحتاج إلى أن نفكر في نساء كامبوديا الضريرات، اللواتي ليس بهن عيب عضوي، واللواتي يفترض أنهن يشهدن فظائع لا تروى، بحيث بات العمى العضوي آلية للحماية[22]. نحتاج إلى أن نفكر ملياً في اللحظة التي تصل فيها صوفي ـ في رواية «خيار صوفي» لوليام سيترون ـ إلى معسكر الاعتقال ويُرغمها حارس سجن نازي على أن تختار، على الفور وفي المكان نفسه، أحد ولديها ليعيش والآخر ليقتله النازيون[23]. نريد أن نُحدِّق بعض الوقت في الصور الأخيرة التي التقطها جيمس ناكتوي Nachtwey لضحايا التعذيب في الحروب التي جرت في غرب إفريقية وغيرها[24]. علينا أن نحاول أن نعيِّن هوية الأشخاص الذين قضوا ضحية الحروب والعنف ـ مثل مئات الأطفال الذين قطعت أيديهم وأرجلهم بوحشية في سيراليون قبل مدة قصيرة ـ كي نعطي معنى إنسانياً للأرقام، وكي نتأثر بهذه الأرقام بغية اتخاذ إجراءات وقائية.

بهذه الطريقة نستطيع أن نتخلص من التعامل مع أرقام بهذه الجسامة على أنها **مجرد** أرقام. إنها ليست كذلك. فوراء كل رقم معاناة ووفاة جرت قبل أوانها لإنسان فرد، لشخص كان قادراً على التمتع بحياته، وعلى المعاناة، وعلى مواجهة الموت بوعي وشجاعة ـ جميعهم بشر كانوا يعاملون، أو كان ينبغي أن يعاملوا كبشر، وتنقضي حياتهم بشكل طبيعي[25]. قبل القرن العشرين بكثير كان البشر يعرفون انحراف قاعدة إيمانويل كانت ـ التي تتعلق بمعاملة البشر كأدوات وليس كأهداف. هل الجندي هو مجرَّد شخص يرغب في القتال والتضحية بنفسه من أجل هدف ـ وأن يصبح أداة لتحقيق النصر؟ ولكن في القرن العشرين زاد انتقاص قاعدة كانتْ درجة أخرى، إذ أضحت علاقة الإنسان بالحرب والعنف، بصورة عامة، لا وسيلة ولا غاية. معظم ضحايا الحرب باتوا عقبة في الطريق، ولا بد من إبادتهم والتخلص منهم كسقط المتاع. وهكذا أصبح الموت في القرن العشرين في الحرب، أو بسبب الحرب، للمرة الأولى، عبثياً أو لا معنى له.

ما نوع العالم في القرن الحادي والعشرين؟

عالم ما بعد الحرب الباردة هو من عدة وجوه مذهل وعنيف كشأن ذلك العالم الذي جابه نورمان أنفيل ومعاصريه المشدوهين من اندلاع الحرب العالمية الأولى. فمع بداية سنة 1989، تحرَّرت الدول والأمم والشعوب فجأة من التأثير الضاغط لوجود «كتلتين» تترأسهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وما إن تحررت حتى أدت مطالبها المتعلقة بالأراضي، ومنافساتها العرقية وخلافاتها الدينية، وشكاواها التاريخية ومصادر التوتر الأخرى إلى عنف واقتتال واسعين. والحق أن الحروب والعنف المدني في أواسط التسعينيات، الناجمة عن مثل هذه الجذور، أضحت واسعة الانتشار ولا يمكن التحكم فيها في كثير من أرجاء العالم.

ورداً على ذلك أنشأت «مؤسسة كارنيجي Carnegie» في نيويورك لجنة دولية رفيعة المستوى لمنع النزاعات المميتة، ترأسها وزير الخارجية الأمريكية

الأسبق سايروس ڤانس، ومدير مؤسسة كارنيجي د. ديڤيد هامبورغ. وركز تقرير اللجنة لسنة 1997 بصورة متوازنة على التهديدات الجديدة التي يحتمل أن تصبح تهديدات أساسية في القرن الحادي والعشرين فقال:

يتطلب السلام تفهماً واحتراماً للخلافات داخل الحدود القومية وغيرها. نحن معشر البشر لا نملك ترف أي تساهل في تحاملاتنا وعرقيتنا بعد اليوم. إنها المفارقات التاريخية لماضينا السحيق. والسجل التاريخي العالمي حافل بسلوك الكراهية والإبادة القائم على الخلافات الدينية، والعرقية، والسياسية، والإيديولوجية وأوجه الخلافات الأخرى ـ الحروب المقدَّسة من أي نوع. هل سيُعبَّر في القرن القادم عن مثل هذا السلوك بأسلحة الدمار الشامل؟ إذا لم نتعلم التعامل بعضنا مع بعض باحترام في القرن الحادي والعشرين فقد يبيد بعضنا بعضاً بحيث لن يكون للإنسانية إلاَّ القليل من فرص البقاء[26].

واستناداً إلى اللجنة فقد نشبت أزمة نظراً لاجتماع عدة عوامل: «انفلات» العنف الجماعي الواسع الانتشار في نهاية الحرب الباردة، وعدم مراقبة النمو السكاني في كثير من المناطق الميالة إلى مثل هذا العنف، والانتشار الواسع للأسلحة الفتاكة ذات التكنولوجيا العالية (مع عدم استبعاد القدرة على بناء أسلحة الدمار الشامل). إنها ليست أزمة من النوع الذي استحوذ على المسؤولين في واشنطن وموسكو أثناء الحرب الباردة ـ مجابهة مباشرة بين قوتين عظميين نوويتين. إنها «أزمة حركة بطيئة» ـ عنف يتصاعد ببطء، في البداية، ثم يتصاعد بسرعة أكبر حتى يصبح الوضع ـ حين يجذب انتباه كبار المسؤولين ـ معاكساً تماماً بحيث لا تعود خيارات عدم التصعيد ممكنة[27]. وتصاعد النزاع في ڤيتنام في الستينيات هو أحد الأمثلة على ذلك[28].

نرى دليلاً على هذا في جميع الاتجاهات: غزو العراق للكويت، الحرب الأهلية في يوغوسلافيا السابقة، الاضطرابات في شمال العراق، التوتر بين الهند وباكستان، العلاقات غير المستقرة بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، وبين

الصين وتايوان، والنزاعات عبر الصحراء الإفريقية في الصومال والسودان وأثيوبيا وأريتريا، ورواندا وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وليبيريا. جميع هذه الاتجاهات توضح أن عالم المستقبل لن يكون عالماً بلا نزاعات ـ نزاعات لمجموعات متفرقة داخل الدول، ونزاعات تمتد عبر الحدود القومية. وستستمر التوترات العرقية والدينية والعنصرية. وستظل القومية قوة شديدة البأس عبر أرجاء العالم. وستنشب الثورات السياسية مع تقدم المجتمعات. وستجري نزاعات تاريخية حول الحدود السياسية. وسيزداد التباين الاقتصادي داخل الدول وفيما بينها مع انتشار التكنولوجيا والتعليم بدرجة متفاوتة في العالم. والأسباب الرئيسة للنزاعات التي وُجدت قبل وقت طويل من الحرب الباردة ما تزال قائمة. ولعلها ستتضافر مع النزاع الأهلي بين دول الاتحاد السوفييتي السابق واستمرار التوتر في الشرق الأوسط. مثل هذه التوترات تماماً في السنوات الخمسين الفائتة هي التي ساهمت في مقتل عشرات ملايين البشر في الحروب.

وعندما نشر تقرير «لجنة كارنيجي» استُقبل بالتشكيك في بعض الأوساط. فقد شعر المتشككون أن واضعي التقرير قد بالغوا في مشكلة الحرب والعنف في القرن الحادي والعشرين. نحن لا نوافقهم. نظراً للاعتبارات التالية، التي ـ وإن كانت موضع جدل ـ نعتبرها متحفظة:

- التقديرات التي جاءت في الفصل السابق عن عدد الحروب التي جرت في القرن العشرين والتي بلغ عددها 218 حرباً.
- الافتراض بعدم زيادة الحروب في هذا القرن بالمقارنة مع القرن الماضي ولا زيادة في كثافتها.
- الاعتراف بأن معدل الزيادة السكانية سوف يرتفع بمعدل ثلاث مرات تقريباً[29].

نظراً لهذه الظروف فإن ضحايا الحروب سيزداد عددهم بمقدار 300

مليون ضحية على الأقل. وبعد ذلك، دعونا نفترض أن الخسائر في أرواح المدنيين ستظل ثابتة عند معدل 75٪ تقريباً (وهو المعدل الذي يعتبر المعدل التقريبي لفترة ما بعد الحرب الباردة في التسعينيات). في هذه الحالة فإن نسبة 75٪ من 300 مليون ضحية تعني 225 مليون قتيل مدني من جراء الحروب.

نكرر ثانية أن هذه الأرقام تقريبية. فتقدير وفيات الحرب الماضية يبقى مجرد تقدير قائم على معطيات غير معروف مدى مصداقيتها غالباً. ونظراً لعدم التأكد الذي يرتبط بعدد ضحايا الحروب في القرن العشرين، ينبغي، في تعاملنا مع إسقاطات القرن الحادي والعشرين، أن نضيف شكوكاً إضافية: معدل التقدم التكنولوجي والتكاثر، القيادة السياسية أو الافتقار إليها، وعدداً من العوامل الأخرى غير المعروفة. وهكذا لا نحن، ولا «لجنة كارنيجي»، ولا أي شخص آخر يستطيع أن يقول بأية درجة من المعرفة كم سيكون عدد القتلى جراء الحروب في 31 من شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 2100. ولكن تصورنا ـ 300 مليون وفاة نتيجة الحروب منها 225 مليوناً من المدنيين ـ قد يكون **أقل من الواقع!**

ولهذا فإننا نعتقد جازمين أن الإلحاح في دعوة «لجنة كارنيجي» لمنع الحروب في القرن الحادي والعشرين مبرَّر. ونحن لا يمكننا أن نصدق ببساطة أن قريتنا العالمية المتكافلة على نحو متزايد ـ الحضارة كما نعرفها ـ تستطيع في هذا القرن أن تقاوم قتل قرابة 225 مليون مدني بريء دون أن يؤدي ذلك إلى عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي سيلحق العقاب الشديد بمعظم الدول، إذا لم نقل جميعها، وبمعظم الشعوب.

وماذا يحدث إذا ما استخدمت الأسلحة النووية ـ وهو ما يبدو ممكناً تماماً ـ في واحد أو أكثر من هذه النزاعات؟ في تلك الحالة لا بد من مراجعة تقديراتنا لوفيات الحروب ورفعها بشدة إلى أعلى. فعلى سبيل المثال مجرد انفجارات نووية على الحدود بين الهند وباكستان من شأنها أن تودي بحياة الملايين ـ ربما عشرة ملايين ـ في منطقة جنوب آسيا الكثيفة السكان. والشيء نفسه ينطبق على

نزاع نووي في الشرق الأوسط بين إسرائيل ودولة عربية، أو أكثر، معادية لها. ومن المحتمل كثيراً أن تنجرّ الولايات المتحدة انجراراً إلى أي نزاع بهذه الجسامة. ثم ماذا عن الروس والصينيين؟ أي صيغة سيتخذها تورطهم المحتمل؟ عجباً، إن هذا السيناريو قد لا يكون غير محتمل كما نأمل جميعاً.

تؤيد التقديرات خلال الفترة 1990 ـ 1995 وجهة النظر القائلة إن «النزاعات» تحدث بمعدل يمكن أن يكون ذا نتائج كارثية أكبر من الحجم الجسيم المفترض في الفقرات السابقة. فقد نشر معهد PRIO حديثاً ـ باستعمال أرقام معتدلة ـ تحليله عن وفيات الحروب في نصف العقد الذي تلا نهاية الحرب الباردة. لقد وجدوا أن عدد الحروب في كل سنة كان مستمراً، وأن النتيجة المباشرة للحرب كانت قتل 5,5 مليون إنسان على الأقل ما بين 1990 و1995 وعدد غير معروف للوفيات نتيجة الاضطرابات، والمجاعات، والأمراض، والعوامل الأخرى المرتبطة بالحرب[30]. أما التقديرات الأخرى فهي أعلى بكثير. فكما قلنا بلغ عدد الذين قتلوا في الحرب العالمية الأولى 8,5 مليون إنسان. تلك السنوات الأربع ونصف من القتل أدت مباشرة إلى الكثير من حمامات الدم والتوتر بين القوى العظمى. ووفقاً لتقديرات PRIO أن عالم ما بعد الحرب الباردة يضم حضارات وثقافات ودولاً عند نقطة الانفجار أو ما وراءها. هذه الدول الضعيفة ستظل أرضاً خصبة لعدم الاستقرار، والعنف، والقتل[31].

لم يبين أحد هذه النقطة بجلاء مثل ما فعل الصحفي الأمريكي روبرت د. كابلان، الذي ظهرت مقالته المشهورة سنة 1994 عن الدول الإفريقية المجاورة للصحراء الكبرى بعنوان «الفوضى القادمة» التي نشرت في مجلة «أتلانتيك مونثلي» Atlantic Monthly قبل شهور قليلة فحسب من وقوع الإبادة الجماعية في رواندا. يقول كابلان إنه حيثما ذهب في المنطقة كان يحمل رسالة من صديق، عضو في البعثة الخارجية الأمريكية في غرب إفريقية. الرسالة كانت تقول: أكبر تهديد لنظام القيم عندنا يأتي من إفريقية. هل يمكن أن نستمر في

الاعتقاد بالمبادئ الكلية فيما تنحدر إفريقية إلى مستويات وصفها دانتي أفضل من الاقتصاديين التنمويين؟ إن مواقفنا الداخلية بشأن العرق والجنس تتأذّى في الوقت الذي تصبح فيه إفريقية على مستوى القارة حطام ميدوسا[33].

كانت تلك إشارة إلى تحطم سفينة في وقت مبكر من القرن التاسع عشر مات الناجون منها جوعاً، وصورها في لوحة مرعبة الفنان الفرنسي ثيودور غيريكول Géricault بعنوان «رمث ميدوسا». وكابلان يعود باستمرار إلى هذه الرسالة طوال رحلته، وإلى تحذير امرأة له من الموت في دانان في غرب ساحل العاج، حيث قالت له: «اللصوص عنيفون جداً هنا. سيمزقون أوصالك إذا لم تكن حذراً»[34].

بعد أن غادر غرب إفريقية المخرّبة توجه كابلان إلى «نهايات أخرى من الأرض»: وكانت بينها إيران، وأفغانستان، وكامبوديا. كان يبحث، كما يقول، عن «نموذج لفهم العالم في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين»[35]. ولكنه لم يجد شيئاً. إلاّ أنه توصل إلى هذا الاستنتاج: «نحن لسنا في حالة انضباط»[36]. ويلاحظ أن إخفاق بعض الدول القليلة المهمة نسبياً في عصر ما بعد الحرب الباردة قد أربك الغرب والأمم المتحدة. ويتساءل: ماذا سيحدث إذا ما انفجرت قوة إقليمية كبيرة داخلياً أو توقفت عن أداء وظيفتها؟ هل ستصبح باكستان نووية؟ أم ستكون كالعراق ربما في أعقاب حرب أخرى؟ أم ستكون روسيا فتنهار في الفوضى؟ في جميع هذه الاحتمالات يرى «أننا لن نجد إجابة»[37].

بالطبع إن غرب إفريقية في القرن الحادي والعشرين ليس العالم كله، وكذلك الأمكنة الأخرى مثل باكستان أو حتى روسيا. قد يعزف بعضهم عن موافقة كابلان حتى النهاية في استنتاجه الكارثي الذي يقول إن «الفوضى القادمة» سوف تمس كل شعب وكل بلد ـ وجحيم دانتي المتمثل في غرب إفريقية قد يؤثر علينا جميعاً عند منعطف ما في القرن الحادي والعشرين، مع انتشار

الفوضى والاضطرابات كالمرض الساري، أو ربما أسرع من ذلك، مثل فيروس الكمبيوتر، في العالم كله. ومع هذا نحن نعتقد أن الصورة مفيدة من حيث إنها تستبقي في أذهاننا التتمة المؤثرة والقوية لحساباتنا الواردة آنفاً والمتعلقة بوفيات القرن مستقبلاً.

إن مثل هذه الأوضاع قائمة. وهناك آخرون من أمثالنا يحترقون في جحيم دانتي. فجميع الدول القومية على حافة الانهيار؛ وتستحق على الأقل تعاطفنا وتقديم ما نستطيع لها. وعلينا أن نضع في الاعتبار إمكانية أن يرتبط مصيرها بمصيرنا إلى حد أبعد مما نتصور[38]. كم من الفوضى والاضطرابات وأعمال القتل يمكن أن تحدث قبل أن يبدأ الهدوء الذي نعيش فيه بالهيجان؟ كتب الصحفي الكندي مايكل ايغناتيف Ignatieff يقول «يصر معظمنا على الاعتقاد أنه إذا كانت الحرائق البعيدة أمراً مخيفاً فنحن نستطيع أن نظل بعيدين عنها، وأنها عندما تبتلع سقوف جيراننا فإن شراراتها لا تصل إلى سقوفنا»[39]. نحن نرى أن «الشرارات» الرمزية ـ كمسألة اللاجئين، والقتل العرقي والأمراض، وعدم الاستقرار السياسي الحاد، ربما تقود إلى حرب كبيرة، وربما إلى حرب نووية ـ سوف تبدأ بإحراق (أو على الأقل بالإضرار بشدة) مسكننا قبل أن يقتل 300 مليون إنسان في الحروب في هذا القرن. ونقترح أن نجابه هذا الخطر بالعمل الذي يستند إلى التزام أخلاقي.

الالتزام الأخلاقي: تقليص المذابح!

هذا هو التزامنا الأخلاقي: جعل الهدف الأكبر لسياسة الولايات المتحدة الخارجية والدفاعية، والسياسات الخارجية لدول العالم أن تتجنب المذابح في القرن الحادي والعشرين ـ 160 مليون قتيل ـ التي تسببت عن النزاعات في القرن العشرين.

نحن نعني في الحض على اعتماد «التزام أخلاقي» بتقليص المذابح

البشرية في القرن الحادي والعشرين أن يكون الهدف الأول للسياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة وجميع الدول الأخرى التخفيض الجذري لقتل البشر. ولما كان تطبيق هذين المفهومين «الالتزام» و«الأخلاقي» على السياستين الخارجية والدفاعية مسألة خلافية إلى حدّ بعيد، فسوف نحاول أن نعرِّف أولاً مصطلحاتنا ونعطيها بعض السياق. ثم نلتفت بعد ذلك إلى ما يعتبره كثيرون صعوبات في اقتراحنا غير المألوف. والحق أن كثيراً من الباحثين والمحترفين في السياسة الخارجية يعتقد تقليدياً أن الاعتبارات الأخلاقية ليس لها مكان في جميع حسابات رجال الدولة، أو أنها في أحسن الأحوال تحظى بدور تابع لحماية المصلحة القومية ـ وهو ما يعتقد على نطاق واسع أنه «الالتزام» الوحيد الذي يهتم رجال الدولة بشأنه.

كانت فكرة الالتزام الأخلاقي قاعدة أساسية في تفكير فيلسوف القرن الثامن عشر الألماني إيمانويل كانت Immanuel Kant، الذي أثَّرت كتاباته عن هذا الموضوع على التفكير الغربي في القرنين الماضيين. هناك مقوِّمان أساسيان لهذا المفهوم.

أولاً، ما هو **الأخلاقي**؟ هو برأي كانت العمل بصورة أخلاقية وفقاً لما أسماه «القانون الأخلاقي الباطني» وهو أن يُعامل الإنسان «كغاية في حد ذاته وليس كوسيلة»[40]. تبدو هذه الوصية في البداية غير واقعية، أو خارجة عن المألوف. ففي الحياة اليومية، إذا وضعنا جانباً شؤون الدولة غير المقيدة بنظام، فغالباً ما نجد أنه من المفيد، وأحياناً من الضروري حتماً «استخدام» الناس بطرائق مختلفة ـ كأدوات ـ لأغراضنا. ولكن كانت لا يفترض أن يصدر وصية لا تنتهك. فكانت الذي ينتمي إلى التقاليد اللوثرية الألمانية لا يربط بين تقدير اللاعصمة عند البشر، والتقاليد المفروضة على سلوك الإنسان في عالم لم يغمره الشر. إنه كان يوضح، بدلاً من ذلك، ما كان يعتقد أنه مقصودنا في الكلام عندما نتحدث عن الأخلاق ـ مثال نحفظه في أذهاننا ونقيس به التصحيح

الأخلاقي لتصرفاتنا كأفراد لدى التعامل مع الأفراد الآخرين. واستخدامه للعبارة يتضمن احتراماً عميقاً لرغبات واهتمامات الآخرين. إنها عكس الأنانية.

ثانياً، ما هو **الالتزام**؟ أبحاث كانتْ الأخيرة في هذا الموضوع جعلت منه واحداً من أكثر المفكرين تأثيراً. يقول كانت «أنا لا أفعل خلاف ما أرغب أن يكون المبدأ الأساسي عندي قانوناً عاماً»[41]. إذا كنا نستطيع صياغة مبادئ للسلوك، تنطبق على أفضل وجه ممكن، بدون مواربة، على جميع الناس في جميع الأحوال الممكنة التي يمكن تخيلها أن تتصرف وفقاً **لالتزام** كانت. علينا أن نتصرف، بأعلى حد ممكن، في مثل هذه الحالات وفقاً لمقولة كانت انطلاقاً «من الواجب» وليس من «إدراك العواقب الخطرة». ويعترف كانت بوضوح أن التصرف بهذه الطريقة، «من الواجب»، انطلاقاً من المبادئ الأخلاقية الأساسية للمرء يعود إلى قرارات صعبة، بل حتى مؤلمة، لأن «الانحراف عن مبدأ الواجب كما يقول، هو أمر سيِّئ بدون أدنى شك؛ ولكن أن أكون غير مخلص لمبدئي الأساسي يمكن أن يكون مفيداً جداً في الغالب». قد يسبب الألم أحياناً لأنفسنا ولغيرنا أن نتصرف وفقاً للالتزام الأخلاقي.

نحن ندعو هذه «معضلات أخلاقية»، وفي الحكم بحسب تعبير كانت ممتلئ بها منذ البداية إلى النهاية. «ينبغي ألاَّ تقتل» ربما يكون مبدأً أساسياً في حياتنا الخاصة نتمسك به على نحو شامل. ولكن لنفترض أننا رجال دولة وهوجمت بلادنا، وتعرّض المواطنون الذين نتحمّل مسؤوليتهم إلى القتل. يرى مستشارونا أننا إذا لم نردّ بالمثل، فعلينا أن نتوقع هجوماً آخر. ماذا نفعل إذاً؟ إننا أشرار ـ حسب ما يرى كانت ـ إذا لم نأمر بالانتقام من الهجوم، لأننا قد نضع مواطنينا في وضع الخطر. ولكننا سنكون أشراراً أيضاً إذا أمرنا بالهجوم لأننا بهذا نخرق المبدأ الأساسي «ينبغي ألاَّ نقتل» الذي قبلنا به من قبل على أنه مبدأ أساسي قابل للتطبيق. معظم الزعماء يتجاوزون بالطبع في وضع كهذا المبدأ الأخلاقي ويختارون الخيار العملي. لماذا؟ لأن الزعيم يمكن أن يعتقد أن الهجوم المعاكس قد يؤدي إلى وفيات أقل من عدم القيام بهجوم معاكس.

ولكنه قد يكون مخطئاً بالطبع في نتائج قراره. فالهجوم المعاكس قد يشعل النزاع بدلاً من إطفائه. ومثل هذه المعضلات يمكن أن تكون حادة لزعماء ذوي قناعات أخلاقية شخصية قوية، ولديهم أيضاً إحساس قوي بالواجب تجاه ناخبيهم.

لنتأمل حالة قرار هاري ترومان باستخدام القنبلة الذرية في آب/ أغسطس 1945 أثناء الحرب العالمية الثانية[43]. وجد الرئيس ترومان «العذر» لنفسه بالأمر بإلقاء القنبلة الذرية على اليابان، قائلاً إنه فعل ذلك لإنقاذ حياة قرابة مليون فرد من القوات المسلحة الأمريكية كان من الممكن أن يموتوا عند غزو اليابان. وكان يعتقد أنه لولا وجود القنبلة الذرية لكان على الجنود الأمريكيين أن يُخضعوا الجزر اليابانية العنيدة، مدينة مدينة ورجلاً رجلاً. هل كان لدى ترومان المبرر لاتخاذ ذلك القرار؟ وهل كان لديه مبرر في اتخاذ قرار معاكس ـ أي أن يمتنع عن استخدام القنبلة الذرية لأن نتائجها المحتملة، التي تتضمّن وفاة 200 ألف إنسان غير مقاتل ـ وهي نتائج من المروع التفكير فيها؟ ماذا سيحدث، بالامتناع عن استخدام القنبلة الذرية، إذا بلغت وفيات الحرب من الأمريكيين في المحيط الهادي تلك المستويات الفلكية التي تنبأ بها بعض مستشاري ترومان؟ قرار ترومان النهائي قاده عملياً إلى افتراض المسؤولية عن مئات آلاف المدنيين اليابانيين. ولكن ألم يكن مسؤولاً بدرجة متساوية عن مقتل عشرات آلاف الأمريكيين من العسكريين في معارك لا حاجة لها إذا ما استخدمت القنبلة؟

بالجمع ما بين مبدأي كانت Kant «الأخلاق» و«الالتزام» نصل إلى شمولية ما يُدعى عادة «القاعدة الذهبية»: عامل الآخرين كما تحب أن يعاملوك ـ ليس بعض الناس في بعض الأوقات، بل كل الناس في كل الأوقات. هذا هو التزام كانت Kant الأخلاقي، الوصية بمعاملة البشر لا كوسيلة بل كغاية في حد ذاتها، وعندما تبرز قضايا أخلاقية يناشدنا كانت **أن نحاول في مستهل مداولاتنا**

أن نتجنب التفكير تجاه أوضاع معينة تتضمن أوضاعاً أخرى. التخصيص يؤدي إلى استثناءات وعندما نسمح بالمزيد من الاستثناءات في الحساب الأخلاقي نُفقد المبدأ الأخلاقي معناه أكثر. والاستثناءات، من وجهة نظر كانْت، تجرد المبدأ الأخلاقي من عموميته. والحق أنّ كانْت كان ميالاً إلى اعتبار الكثير من الاستثناءات على أنها مجرد أعذار وظيفتها الرئيسية أن تُسكِّن ضمير المرء عندما يُجابه بمآزق أخلاقية صعبة.

نقدم هنا مختصراً للحساب عند كانت لحل المعضلات الأخلاقية:

- حدّد السبل الممكنة للتصرف.
- حدد مبدأك الأخلاقي الذي ينبغي أن يرشد تصرفاتك.
- اجعل المبدأ التزاماً أخلاقياً بتصميمه.
- حاول أن تتصرف بطريقة تنسجم مع الالتزام الأخلاقي.
- أو تأمل، عند الضرورة، النتائج النفعية للتصرف، واعمل على تحقيق النتائج المقبولة عند انحرافك قليلاً عن المبدأ الأخلاقي.

عبارة «عند الضرورة» تكاد أن تكون عند صانعي السياسة الخارجية ضرورة دائمة. ولكن وفقاً لهذا الحساب ينبغي أن يبدؤوا أولاً بالالتزامات الأخلاقية، وهذا يقلل من المنافع التي تفتقد إلى المعاني الأخلاقية في مجرى اتخاذ القرارات الصعبة.

كذلك يتطلب التقليد الكاثوليكي الروماني «عقيدة الحرب العادلة» أن يبدأ صانعو القرار حساباتهم بالتزامات أخلاقية ـ مثل «أنت لن تقتل» ـ ولكنه يقر، على حد تعبير القديس أوغسطين، أن «الحب ربما يحتاج إلى قوة كي تحمي الأبرياء»[44]. في بعض الأحيان يكون القتال مُسوَّغاً لوقف القتل. وعقيدة الحرب في حد ذاتها تتطلب الالتفات إلى نوعين من الأسئلة: النوع الأول: تلك الأسئلة المتعلقة بعدالة قرار التدخل بالقوة، أو حق الحرب Jus

ad bellum، والثاني: ما هو مستوى ونوع القوة المُسوَّغين في التطبيق الفعلي للقوة أو Jus in bello (سنتناول هذين النوعين بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث).

السؤال الأساس لدارسي السياسة الخارجية هو: هل يمكن تجنب مثل هذا التبرير الفعلي لسلوك الفرد **على وجه الإطلاق؟** هل الحديث عن الالتزامات الأخلاقية، سواء عند كانت أو في تقاليد الحرب العادلة، هي مجرد تجمّل؟ بعض الباحثين والمحترفين في السياسة الخارجية ميالون إلى وجهة النظر القائلة إن التحليل الأخلاقي إذا كان موحياً في مثاليته ربما لا يستطيع تقديم إرشاد تجاه اتخاذ القرار في مجال ملتبس ومعقد أخلاقياً مثل وضع السياسة الخارجية. ما هي الفكرة، بعد كل شيء، في اتهام أولئك الذين يحتلون مواقع قيادية في غمرة الحرب بتخليهم عن التزام أخلاقي مثل «ينبغي ألاّ تقتل»؟ صحيح أن المواطنين من الجنود العاديين قد يعتبرون أنفسهم مسالمين مبدئيين ويرفضون أن يقاتلوا، ويدفعون أحياناً ثمناً شخصياً باهظاً. قد يرفضون دفع الضرائب، أو الانخراط في نشاطات قد يعتبرونها عدم إذعان لمجهود حربي وطني لا يؤيدونه بضمير سليم. ولكن حتى هؤلاء الجنود الأفراد المسالمون، يُنصحون بأن يفكروا جيداً في تأثير نشاطاتهم على مستوى القتال الذي يقوم به العدو. فالمسالمة ليست بالضرورة «حياداً». وإذا صحّ هذا على المواطنين الأفراد، فإن كل حديث عن «الالتزامات الأخلاقية» بعدم القتل تصبح غير واردة كلية على المسؤولين العامّين، وخاصة المسؤولين عن قضايا الحرب والسلم، وغير متوافقة مع طبيعة الوضع الذي يواجه هؤلاء الناس فعلاً. ولهذا السبب يعتقد بعض الباحثين والمحترفين في السياسة الخارجية أن الأخيرة والأخلاق لا يجتمعان. وهم يعتقدون حقاً أن التمسك على نحو زائد بالالتزامات الأخلاقية المفترضة في قرارات السياسة الخارجية ليس من شأنه إلاّ إعطاء مكاسب للخصوم الذين لا يشعرون بأي التزام بالكوابح الأخلاقية.

إن الذين يؤمنون بأن البعد الأخلاقي منفصل ـ أو يجب أن يكون منفصلاً ـ عن صنع السياسة الخارجية، كثيراً ما يصفون أنفسهم بـ «الواقعيين». وهم يشيرون إلى أشخاص من أمثالنا، ممن يؤمنون بأن الاعتبارات الأخلاقية ينبغي أن تضطلع بدور مهم في إدارة الشؤون الدولية، على أنهم **مثاليون**. نحن نبدو لهم وكأننا من عالم آخر، في حين أنهم يبدون لنا أنهم يوصون بمقاربة وسياسات معيبة بصورة غير ضرورية، تركز على مصلحة ذاتية وطنية محددة على نحو ضيق جداً.

يعتقد الواقعيون أن نهاية الحرب الباردة لا تشير إلى الحاجة لالتزامات أخلاقية، بل إلى نقيض مفهومي هو: العودة إلى سياسة القوة الخالصة بين دول مستقلة. وهم يجادلون بأن اختفاء المنافسة الإيديولوجية بين الشرق والغرب سرعان ما سيحفِّز العودة إلى علاقات تقليدية تقوم على التزامات تتعلق بالأرض والاقتصاد. وهم يعتقدون أن القوى العظمى ـ الولايات المتحدة، وروسيا، وأوروبا الغربية، والصين، واليابان، وربما الهند ـ سوف تسعى إلى تأكيد ذاتها في مناطقها مع التنافس على السيطرة في مناطق أخرى من العالم حيث الأوضاع مائعة. وجهة النظر هذه عبَّر عنها المنظِّر السياسي من جامعة هارڤرد، مايكل ساندیل، في كانون الأول / ديسمبر سنة 1989، في أعقاب سقوط جدار برلين. يرى ساندیل Sandel أن نهاية الحرب الباردة لا تعني نهاية التنافس العالمي بين القوى العظمى. فعندما يضمحل البعد الإيديولوجي، فإن ما تلتفت إليه ليس السلام والانسجام، بل السياسات القديمة القائمة على تنافس الدول المهيمنة على النفوذ وملاحقة مصالحها الدائمة[45].

يبدو ساندیل على الأقل نصف مصيب في تنبؤاته. فعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة لم يكن بالتأكيد عالم سلام وانسجام. فكما لاحظنا قتل 5,5 مليون إنسان في السنوات الخمس الأولى التي أعقبت سقوط «جدار برلين». ولكن هل أعادت السياسات العالمية القديمة تأكيد نفسها؟ نحن نعيش وضعاً

جديداً ذا قوة واحدة مهيمنة، هي الولايات المتحدة، التي ليس لديها أهداف واضحة وخطة مرسومة جيداً لمتابعتها؛ وهبّة قصيرة من النشاط من جانب قوى إقليمية ذات نفوذ تشبه قليلاً دبلوماسية الغرفة الخفية لعصر ما قبل الحرب الباردة.

لعل أشهر مُدافع عن النظر إلى الوراء، بدلاً من النظر إلى الأمام، لمعلومات تتعلق بما ينتظرنا في القرن الحادي والعشرين، هو وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر. وهو لا يستحضر في هذه المسألة خبرته أثناء عمله في إدارتي نيكسون وفورد فحسب، بل يستحضر أيضاً شهرته باعتباره مؤرِّخاً وعالماً عالمياً بارزاً في السياسة الطبيعية. يقوم كتابه «الدبلوماسية» الذي وضعه سنة 1994 على ما أسماه «العامل الحاسم» ـ أي الاضطراب في السياسة الخارجية الأمريكية بين «مثالية» ودرو ويلسون، التي يُدِينها كيسنجر، وبين «واقعية» تيودور روزفلت التي يحترمها كيسنجر، ويعتقد أنها سبقت سياسته ذات الطابع الأوروبي بأفضل من مقاربة أيّ رئيس أمريكي آخر قبل رئيسه السابق ريتشارد نيكسون.

إن تحليل كيسنجر يتعارض إلى حد بعيد مع تحليلنا

المقدمة المنطقية للويلسونية أضحت أقل ملاءمة، كما أصبحت إملاءات السياسة الخارجية لويلسون ـ الأمن الجماعي، وتحويل المنافسين إلى الأسلوب الأمريكي، والنظام الدولي الذي يحكم على النزاعات بأسلوب قانوني ـ أقل درجة من حيث التطبيق العملي. (لذا) على أية مبادئ ينبغي أن ترسم أمريكا سياستها الخارجية في القرن القادم؟ التاريخ لا يزودنا بكتاب إرشادي، ولا يشخِّص ذلك على نحو مُرضٍ بصورة كاملة. ومع هذا فالتاريخ يعلمنا الأمثلة، فيما تتحرك أمريكا نحو مياه مجهولة، وأنها تحسن صنعاً إذا ما أخذت بالاعتبار عصر ما قبل ودرو ويلسون و«القرن الأمريكي» وأمسكت بمفاتيح العقود القادمة[46].

ويحثنا كيسنجر على النظر إلى الخلف، إلى قرون مبكرة للاسترشاد بها لأسباب شبيهة بتلك التي يوردها ساندیل:

الانتصار في الحرب الباردة دفع أمريكا إلى عالم يشابه كثيراً نظام العالم الأوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر... غياب كل من التهديدات الإيديولوجية أو الاستراتيجية الطاغية يطلق يد الأمم لمتابعة سياساتها الخارجية القائمة على مصالحها القومية الفورية على نحو متزايد. وفي نظام عالمي يتميز بوجود خمس أو ست قوى كبرى والكثير من الدول الصغيرة، فإن النظام الذي سيظهر كما حدث في القرون السابقة يجمع ما بين توافق وتوازن المصالح القومية[47].

يبدو كيسنجر كمن يشعر بشبح ويلسون يخيم على كتفيه، ولكنه شبح «مثالي» مرعب أخفق بسبب ربطه المتزايد ما بين الأخلاقية والتعددية في تحقيق سلام مستديم في «مؤتمر باريس للسلام» الذي تلا الحرب العالمية الأولى. وبدلاً من ذلك نجد كيسنجر يمتدح إيلاء الزعماء الأمريكيين الانتباه الوثيق إلى raison d'état ـ أي مبررات الدولة والمصلحة القومية ـ والمناورة بـ «ميزان القوى» وفقاً لرؤيتها لتلك المصلحة. ويذهب إلى حد التحذير من أن «أمريكا سوف تحتاج إلى شركاء للمحافظة على التوازن في عدة مناطق من العالم، وهؤلاء الشركاء لا يمكن أن يجري اختيارهم دوماً على أساس من الاعتبارات الأخلاقية وحدها»[48].

ويرى كارل كيسين Kaycen، المدير السابق «لمعهد الدراسات المتقدمة» في جامعة برينستون، خلافاً لساندیل وكيسنجر ما يلي:

إن النظام الدولي الذي يعتمد على الاستخدام القومي للقوة العسكرية بوصفها الضمانة النهائية للأمن، والتهديد باستخدامها كأساس للنظام، ليس النظام الممكن الوحيد. وإن البحث عن نظام مختلف، لم يعد مطاردة لوهم، بل هو جهد ضروري نحو هدف ضروري[49].

نعترف مع كيسين بأن النظرة «الواقعية» التي وسّعها كل من ساندیل وكيسنجر تقوم في الواقع على تحليل ناقص للعالم الممتد وعلى إخفاق في تمييز الدرجة التي أثرت بها الاعتبارات الأخلاقية في سياستنا الخارجية على مدى العقود الماضية، والتي ينبغي أن تؤثر بدرجة أكبر (وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية) في المستقبل.

إن عالمنا المتواقف بدرجة متزايدة مترابط بعضه مع بعض عن طريق تجارة واستثمار متفجرين، وبيئة مشتركة، والإنترنيت، والسفر بالطائرات النفاثة، ووسائل الإعلام. وإن الحدود القومية والدول المستقلة لم تعد موضع الاهتمام الأول للدبلوماسيين. والدبلوماسيون لم يعودوا اللاعبين المهمين الوحيدين في السياسة الدولية. فالمصلحة القومية تشتمل الآن على ما هو أكثر بكثير من الدفاع عن الحدود و/أو التوسع في الحدود القومية، أو حتى حقوق الممرات البحرية والموانئ، التي كانت ذات أهمية قصوى في القرن التاسع عشر. ولا يستطيع بلد أو أيّ تحالف لمجموعة دول أن يقف وحده في عالم مترابط فيما بينه كعالم القرن الحادي والعشرين ـ اقتصادياً، ومعلوماتياً، وبيئياً، ومن ثم أمنياً.

فهل ينبغي أن تلعب الاعتبارات الأخلاقية دوراً أكبر كثيراً في صياغة السياسة الخارجية في عالم كهذا؟

من المؤكد أن المرء يستطيع، بمعنى أساسي، أن يطلق حكماً أخلاقياً على مستوى أعمال القتل التي جرت في القرن العشرين. لن يكون هناك مبرر لغير ذلك. كما لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لاستمراره في القرن الحادي والعشرين. فعلى الأرضية الأخلاقية وحدها نستطيع أن نعمل للحيلولة دون مثل هذه النتيجة. وكما قلنا إن الخطوة الأولى هي جعل هذا الهدف التوجه الأول للسياسة الخارجية لبلدنا وللجنس البشري برمته.

لقد وصفت الولايات المتحدة نفسها بعبارات مثالية وأخلاقية رفيعة عبر التاريخ. فقالت: وجدنا أنفسنا مدافعين عن حريات البشر في كل الكرة

الأرضية، وكان لنظرتنا الأخلاقية تأثيرها على العالم، وقادت أمريكا إلى تشكيل عشرات المؤسسات الدولية في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. ولكن رؤيتنا الأخلاقية ما تزال تتعرض للهجوم ـ داخل الولايات المتحدة وخارجها ـ من قبل أولئك الذين يتساءلون عن قدرتها على التطبيق العملي في السياسة الخارجية. ويجب أن نقر بأن الكثير من معظم المداولات الخلافية حول السياسة الخارجية قد شهدت أن كلا الفريقين كان يستند في مناقشاته على اعتبارات أخلاقية. فمؤيدو السياسة الأمريكية تجاه كوبا اليوم يسوِّغونها على أسس أخلاقية قائلين إنه من غير الأخلاقي أن نؤيد دكتاتوريين يسيئون إلى حقوق الإنسان. وآخرون ينتقدونها على أسس أخلاقية قائلين إنها تؤدي إلى معاناة جماهير الشعب الكوبي. وعلى نحو مشابه فإن السياسة الأمريكية تجاه الصين التي قامت أساساً على تأكيد دعم الحقوق المدنية للأفراد يمكن أن يضعف قدرة الحكومة الصينية على زيادة إيصال كتلة جماهيرها إلى التقدم الواسع في مجال التغذية والتربية والصحة. وكذلك لم تقدم الاعتبارات الأخلاقية دليلاً واضحاً للعمل في كثير من نزاعات السياسة الخارجية، كما في النزاعات الأخيرة في البوسنة وكوسوفو على سبيل المثال.

زد على ذلك أن الشعوب ذات الديانات المختلفة، والثقافات المختلفة التي تجابه مشكلات مشتركة؛ غالباً ما تصل إلى أحكام أخلاقية مختلفة تتصل بالنزاعات بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة، وبين حقوق الجماعة والحقوق القومية، وبين حقوق الدول. ولكن نظرة أقرب تكشف لنا أن معظم الأديان الكبرى تؤمن بقناعة مشتركة بما نسميه «القاعدة الذهبية». فالبوذية تقول على سبيل المثال: «لا تؤذ الآخرين بطرق تراها أنت نفسك ضارة». وتقول المسيحية: «كل الأشياء، مهما كانت، التي تريد من الآخرين أن يفعلوها لك يجب أن تفعلها أنت أيضاً لهم». ويقول الكونفوشيسيون: «لا تفعل مع الآخرين ما لا تحب أن يفعلوه معك». وفي الهندوسية: «هذا واجب عليك: لا تفعل مع

الآخرين ما قد يسبب لك ألماً إذا فعلوه معك». وفي الإسلام: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه». وفي اليهودية: «ما تكرهه لنفسك لا تفعله مع أخيك الإنسان. هذا هو القانون، وكل ما عدا ذلك شرح أو تفسير»[50].

ثمة توافق عام في الولايات المتحدة على الاقتراح القائل إن سياستنا الخارجية ينبغي أن تعطي الأولوية لمصلحة الشعوب عبر العالم بمعنى الحرية السياسية، وحرية الإرادة، وحماية البيئة. بيد أن هذه الأهداف شديدة العمومية بحيث لا توفر غالباً الإرشاد الكافي لأولئك الذين يريدون أن يتصدوا للمشكلات التي تواجهها الحكومة كل يوم.

ولكن هل نستطيع ألاَّ نوافق ـ كما اقترحنا ـ على أنه يوجد موضع في السياسة الخارجية ينبغي أن تسود فيه المبادئ الأخلاقية أو لا تسود؟ هذا يتعلق بتسوية النزاعات بين الدول وبين الأمم دون اللجوء إلى العنف.

من دواعي السعادة، أن «المدرسة» الواقعية في العلاقات الدولية، في رأينا، لم تعد القوة الهائلة التي كانت قائمة يوماً ما تدفع إلى تثبيط صانعي السياسة الخارجية في محاولتهم لإدراج الاعتبارات الأخلاقية في عملهم. نكاد نكون الوحيدين الذين يعتقدون أن السياسة الخارجية الكاملة والالتزامات الأخلاقية هما ليسا غير متوافقين. لقد كرس تقرير «لجنة كارنيجي» حيّزاً كبيراً في مناقشة تفكير العالم اللاهوتي والفيلسوف السويسري هانز كونغ Küng، الذي استقى منه التقرير ما يلي:

[إنه] مطلب أساسي: ينبغي أن يُعامل كل إنسان بطريقة إنسانية. هناك مبدأ قائم أكدته كثير من الديانات والتقاليد الأخلاقية للبشرية عبر آلاف السنين: ما لا ترغب أن يُفعل بك لا تفعله مع الآخرين! أو بعبارة إيجابية: ما ترغب أن يقدم لك، قدمه للآخرين! هذا ما ينبغي أن يكون مبدأً غير مشروط، ونهائياً يشمل كل جوانب الحياة، وكل العائلات والجماعات، وكل الأعراق والأمم والأديان[51].

ذلك تماماً ما كان يدور في ذهن كانت. فهو يحدّد التزاماً قائماً على مبدأ أخلاقي وضع ليطبَّق في العالم كله: من العلاقات بين الأفراد إلى العلاقات بين الأمم. إن أصل جميع القرارات التي تتخذ، أو هكذا يجب أن يكون، ومن ضمنها القرارات التي تؤثر في السياسة الداخلية ـ ليست نهاية الحكمة لصانعي السياسة الخارجية في عالم معقد ومضطرب، بل البداية. وما نحضّ عليه في هذا الكتاب هو أن تعتمد الولايات المتحدة ودول أخرى في العالم، هدفاً رئيساً في السياسة الخارجية، والتزاماً أساسياً خاصاً يصنف في إطار المبادئ العامة لكانت وكونغ وهو: تسوية النزاعات بين الدول دون اللجوء إلى العنف!

ما يزال الواقعيون يشككون في إمكانية تطبيق هذه الأخلاقية المقترحة في السياسة الخارجية. وهم قد يقرون أنها جيدة ورائعة للتعامل بها على مستوى الأفراد، بصورة شخصية، على غرار بعض وصايا الإنجيل: ينبغي ألاّ تقتل. ولكن المشكلة، كما يقولون، تكمن في التطبيق غير الملائم للمبادئ الأخلاقية، التي تعتبر إرشادات مفيدة **للأفراد** في مجتمعات داخلية، على نظام دولي فوضوي ومتوحش. ففي عالم الدول (الأمم) لا يوجد «قانون» يستحق هذه التسمية، ولا توجد «سلطة» عليا يمكن أن يلجأ إليها أحد، تتجاوز قدرة الدولة على حماية مصالحها، وأملاكها، وشعبها.

في مثل هذه الحالة، يقول الواقعيون، إن على رجل الدولة واجباً يقتضيه أن يفعل كل ما هو ضروري ليحافظ ويحمي مصالح بلاده ومقوماتها. هذا الواجب قد يتضمن الترهيب والتهديد بالحرب، أو حتى القيام ببعض الأعمال الحربية إذا وجد الزعماء أن مثل هذه الأعمال في مصلحة الدولة.

ما هو الأمر المختلف حقاً، وفقاً لمنتقدينا الواقعيين، فيما يتعلق بوضع الزعماء تجاه السياسة الخارجية؟ يصف الكسندر هاميلتون الوضع على هذه الشاكلة: «الحكم الأخلاقي... ليس واحداً بالضبط بين الدول وبين الأفراد... فالملايين الموجودة والأجيال القادمة معنية بالإجراءات القائمة

للحكومة، في حين أن عواقب التصرف الشخصي للفرد تتعلق به»[52]. الزعماء يتصرفون باسم الآخرين، ضمن السلطات الممنوحة لهم. والحق أن الناخبين يطالبون بأن يهتم زعماؤهم بمصلحتهم الجماعية، بقطع النظر عن معتقداتهم وشكوكهم الشخصية.

الكتاب المرجع لهذه الفلسفة السياسية هو الكتاب الكلاسيكي في المشورة السياسية، **الأمير**، لنيقولو ميكياڤيللي Niccolo Machiavelli. فصياغته للموقف الذي يجابهه رجل الدولة أكثر وضوحاً إلى حد ما من تصوير هاميلتون لما هو مطلوب من صانعي السياسة الخارجية. يقول ميكياڤيللي: «حيث تعتمد سلامة البلاد على الحل الذي يتخذ، فلا اعتبارات للعدالة أو اللاعدالة، ولا للإنسانية أو القسوة، ولا للمجد أو العار، ينبغي أن يكون لها شأن»[53]. ونستطيع أن نفترض أن ميكياڤيللي كان لديه من وخز الضمير أقل ما كان لدى ترومان عندما استخدم القنبلة الذرية. فاقتراف الظلم، والقسوة مع البشر، والتصرفات المشينة من أي نوع قد تكون مطلوبة من «الأمراء» كي يُبقوا ويحافظوا على مصالح دولهم. وجميعها تدخل في إطار الواجب ـ وهو أساساً واجب الحيلولة دون إضعاف الدولة أو إفنائها من قِبل أعدائها.

هذا عملياً معاكس تماماً لالتزام كانت الأخلاقي. يقال إن كل شيء يعتمد على الموقف. وأولئك المسؤولون عن السياسة الخارجية يُطالبون بإلحاح ألاَّ يلقوا بالاً إلى أي شيء خلاف النتيجة المقصودة ـ أي القيام بكل ما هو ضروري لجعل الالتزامات الأخلاقية تافهة القيمة. ويحتفظ صانعو السياسة الخارجية لأنفسهم بتطبيق الالتزامات الأخلاقية، في علاقاتهم المتبادلة مع الأسرة والأصدقاء، في حين يضعون هذه المثل الأخلاقية جانباً عندما يتعاملون مع أشخاص مثل صدام حسين رئيس العراق، أو الزعيم السابق لكوريا الشمالية كيم إيل سونغ، أو معمر القذافي رئيس ليبيا. وتُطرح المسألة بطريقة أخرى كالتالي: يعتقد الواقعيون أن «أخلاقية» قرار أو تصرف في المجال الدولي يحكم عليها

بدقة وفقاً لما إذا كان صانعو السياسة الخارجية يتصرفون بطريقة تحافظ على مصالح الدولة القومية. هل نكسب أم نخسر ـ العقد، المناقشة، الأرض، المعركة، الحرب؟ هذه النظرة دعيت «فلسفة الطوارئ» الميكيافيللية أو «أخلاقية السلامة العامة» عنده ولسبب جيد[54]. إنها تركز حصراً على الفوضى الموجودة في عالم الدول (الأمم)، حيث يمكن أن يكون أمن دولة ما ـ حتى أمن القوى العظمى ـ في خطر.

حاول راينهولد نيبور Niebuhr وهو أحد الفلاسفة وعلماء اللاهوت الأمريكيين من ذوي النفوذ في القرن العشرين أن يؤلف هاتين المقاربتين: تلك المأخوذة عن كانت وتحض على أن تكون الالتزامات الأخلاقية أساسية وشاملة، وتلك المرتبطة بميكيافيللي بإصرارها الشديد على الحسابات النفعية للمصلحة القومية المستقاة من خصوصيات وضع ما. وكان نيبور يعي الاعتماد الشديد على كل من الالتزامات الأخلاقية أو النتائج النفعية، ويعتقد أن الاعتماد الشديد على أي واحد منهما يؤدي إلى **الشر**. ونيبور الذي كُتبت أعظم أعماله أثناء الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها مباشرة كان يعي حقاً، ولا يشك البتة، في ما يعنيه بالشر. فالشر في النطاق الدولي كما يقول هو «الإصرار على بعض المصالح الذاتية دون الالتفات إلى الجميع، سواء كان المقصود بالجميع الجماعة الحالية، أو الجماعة البشرية برمتها»[55].

وهو يعتقد أن علينا أن نحذر بوجه خاص من نصيحة واقعيين من أمثال ميكيافيللي، الذي يعتبره نيبور «مجرد الكلبيّ الأول في صف طويل من **الكلبيين** cynics في ميدان العلاقات الدولية»[56]. وأشار نيبور إلى أن صعود النازية في ألمانيا يمثل خطر مقاربة في السياسة الخارجية قائمة على مصلحة ذاتية خالصة: إنها يمكن أن تدار بطريقة فاسدة لتبرير أشد السياسات شناعة، كما فعل هتلر باسم «المصلحة الوطنية». وعندما حدث ذلك كانت «الكارثة» هي النتيجة. بدا هذا جلياً لكل من نيبور، فيما كتبه سنة 1944، ولقرائه. وأولئك الذين اتبعوا

خطوات ميكياڤيللي أسماهم «أطفال الظلام» مستخدماً الصورة التي جاءت في «إنجيل لوقا».

وخلافاً «لأطفال الظلام» رسم نيبور صورة «أطفال النور» الذين وصفهم بأنهم «أولئك الذين يسعون إلى وضع المصلحة الذاتية وفق نظام لقانون أكثر شمولية ويتوافق مع المصلحة العامة»[57]. إذا كان «أطفال الظلام» قادرين على تسويغ الشر المستطير فإن «أطفال النور» هم غالباً مذنبون بسبب سذاجتهم. إن ضعف أمريكا دولة وشعباً، حسب رأي نيبور، يعود إلى أننا نتجه إلى «تغليب العاطفة على الشك»[58].

وهو يعتقد أن التصحيح يكون بالجمع ما بين «حكمة الأفعى ووداعة الحمامة»، وهو يقصد أن علينا أن نتمسك بالتزاماتنا الأخلاقية، وأن نبدأ صنع سياستنا الخارجية بها دون أن نفقد رؤية قيمنا الأساسية[59]. ولكن ينبغي أيضاً ألاَّ نخدع أنفسنا بالاعتقاد أن الآخرين على المسرح الدولي سوف يحذون بالضرورة حذونا. وينبغي أن نكون مستعدين لمواجهة من يفسِّر السلوك القائم على أساس أخلاقي على أنه ضعف. والأهم من كل شيء هو أن علينا ألاَّ نفقد روحنا في سعينا لإنقاذ أنفسنا باعتبارنا دولة ـ أي ألاَّ نهجر القيم الإنسانية الشاملة التي تعطي معنى لحياتنا، والتي تسمح لنا نحن البشر أن نرتفع فوق مستوى الوحوش، أو النازيين في هذا الشأن.

كان نيبور ذا تأثير غير عادي. وقد درس الرئيس جون ف. كينيدي ودائرة مستشاريه الضيقة أعماله. وفي سنة 1964 نال نيبور «ميدالية الحرية» من الرئيس ليندون جونسون.

روبرت مكنامارا: المعضلات الأخلاقية التي وُصفت أصبحت معضلات حادة بوجه خاص عليّ أثناء حرب ڤيتنام. فمع تصاعد الحرب، كانت تُستقطب الآراء حول إدارة الحرب. أعتقد أن التوتر الأخلاقي ـ التوتر بين القيام بما يبدو صحيحاً وفقاً للالتزام الأخلاقي الذي يحظر قتل البشر الآخرين من جهة، وبين

قيام المرء بمسؤوليته الأساسية في حماية دولتنا والمحافظة عليها من جهة ثانية ـ هذا التوتر كنا نشعر به جميعاً في إدارة جونسون بما فينا الرئيس نفسه. لقد تورطنا في ڤيتنام، كما اعتقدنا، لمنع نشر الشيوعية المدعومة من السوڤييت والصين في جنوب شرق آسيا. وكنا على قناعة أننا إذا لم نتدخل فإن مصالح الولايات المتحدة الأمنية في العالم ستتعرض للخطر. هذا ما كنا نقوله لأنفسنا ونؤمن به تماماً، كما كان شأن غالبية الشعب الأمريكي حتى سنة 1968 وفقاً لاستطلاعات الرأي التي كانت تجري في ذلك الوقت.

ولكن مع استمرار الحرب، واستمرار القتال أعاد حادث معين التوتر الأخلاقي الذي كنت أشعر به إلى نقطة قاتلة. كتبت عن ذلك في مذكراتي سنة 1995، في استرجاع للذكرى: «مأساة حرب ڤيتنام ودروسها». التي أقتبس منها ما يلي:

كان الاحتجاج على الحرب متقطعاً ومحدوداً حتى هذا الوقت ولم يلفت الانتباه بشدة. ثم جاء بعد ظهر يوم الثاني من تشرين الثاني / نوڤمبر، 1965. عند غروب ذلك اليوم قام شاب من الكويكرز(*) يدعى نورمان ر. موريسون، أب لثلاثة أولاد، وموظف في «اجتماع أصدقاء ستوني كريك» في بالتيمور، بحرق نفسه حتى الموت على بعد أربعين قدماً فحسب من نافذتي في مبنى البنتاغون. صبّ على نفسه غالوناً من البنزين. وعندما أشعل النار في نفسه كان يحمل ابنته التي تبلغ من العمر سنة واحدة بين يديه. صاح من كانوا حوله: الطفلة! أفلتها من بين يديه، ونجت الطفلة دون أن تصاب بسوء.

بعد وفاة ماريون أصدرت زوجته بياناً:

وهب نورمان موريسون حياته ليعبر عن اهتمامه بالخسائر الجسيمة في الأرواح والمعاناة البشرية التي سببتها الحرب في ڤيتنام. كان يحتج على تورط

(*) جماعة متدينة تعرف باسم الصحابيين أو الكويكرز ـ المعرّب.

حكومتنا العسكري الشديد في هذه الحرب. كان يشعر أن على جميع مواطنينا أن يعبّروا عن قناعاتهم حول أعمال بلادنا.

«لم تكن وفاة موريسون مأساة لأسرته فقط، بل كانت مأساة لي وللبلاد. كانت صيحة في وجه القتل الذي كان يبيد حياة الكثيرين من الڤيتناميين والأمريكيين الشباب»[60].

بعد تقديم المزيد من التفاصيل عن احتجاجات متتالية على الحرب، اقتبست هذا العمود الذي نشر في 3 كانون الأول / ديسمبر، 1965 في صحيفة «واشنطن ستار» الذي كتبته ماري ماكغروري:

الوزير معجب بنورمان توماس، الزعيم الاشتراكي الموقر الذي كان من أكثر الخطباء تأثيراً في مظاهرة يوم السبت هنا. ولكنه يختلف مع قناعة توماس من أنه «من الأفضل لأمريكا أن تنقذ روحها بدلاً من أن تنقذ ماء وجهها في جنوب شرق آسيا».

ويسأل مكنامارا: «كيف تنقذ روحك» هل تنقذ روحك بالانسحاب من الموقف، أم أنك تنقذها بتحقيق التزاماتك؟».

كان جوابي على ذلك السؤال الأخير واضحاً. كنت أظن وقتها، كما كان يظن الرئيس وزملائي الآخرون، أننا نستطيع أن نحمي مصالحنا و«ننقذ روحنا» على حد تعبير نورمان توماس، عن طريق عمل واحد وحيد: القتال في ڤيتنام حتى تُقهر القوات الشيوعية، وبهذا نحافظ على سلامة حليفتنا ڤيتنام الجنوبية ونبين لروسيا والصين أننا لن نُكره بالتهديد.

ولكن نظراً لتأثير انتحار نورمان موريسون جزئياً بدأت أعاني بحدة أكبر من التوتر الأخلاقي الذي كنا نناقشه. فقد عبر فعل موريسون على نحو مأساوي بالنسبة لي عن التناقض الهائل بين الالتزام الأخلاقي ـ تحريم قتل البشر الآخرين الذي آمنت به طوال حياتي ـ وما كان يجري في ڤيتنام يومياً. كانت الحرب

تتصاعد ولسوف تستمر في التصاعد. وسيستمر القتل في الواقع ويتزايد بصورة مأساوية. متى سيتوقف؟ وماذا سينجز؟ هل يمكن تجنبه؟ ماذا يحدث إذا كان الڤيتناميون الشيوعيون يملكون قدرة على المقاومة أكثر منا ومن حلفائنا الڤيتناميين الجنوبيين؟ كيف سنبرر عندئذ ـ لجنودنا وناخبينا وأنفسنا وللتاريخ ـ ما كنا نفعله في ڤيتنام؟

بمثل هذه الأفكار في ذهني في أواخر سنة 1965 بدأت أقتنع أكثر من ذي قبل بجانب آخر للحرب لا يعالجه عادة وزير الدفاع: البحث عن تسوية دبلوماسية ـ من أجل السلام. وبمبادرة مني ترافق وقف القصف الجوي لمدة 37 يوماً والذي بدأ في الشهر الذي انتحر فيه موريسون، مع دبلوماسية مكثفة. ولكنها أخفقت في جر حكومة هانوي إلى مائدة المفاوضات. وخلال السنتين التاليتين، قمنا بمحاولات أخرى لوقف القصف والشروع بمبادرات دبلوماسية ولكنها أخفقت أيضاً. وكان آخر جهد لي لإيجاد طريقة لوقف القتل بطريقة ملائمة هو عبر قناة سرية أوجدتها في صيف وخريف سنة 1967 مع هانوي عن طريق اثنين من العلماء الفرنسيين وهنري كيسنجر الذي كان آنذاك أستاذاً في جامعة هارڤرد[62]. وأخفقت أيضاً. وتركت الحكومة بعد فترة قصيرة من ذلك.

في حفل وداعي، في شباط / فبراير 1968 وجدت نفسي مصدوماً وغير قادر على الرد على كلمات المديح التي قالها لي الرئيس جونسون. لماذا؟ يعود ذلك جزئياً إلى التوتر الذي خلقته عندي أحداث من مثل انتحار نورمان موريسون في تشرين الثاني / نوڤمبر 1965. ويعود بالدرجة الأولى إلى أنه في نهاية سنة 1967 كان قد قتل قرابة 16 ألف أمريكي وبضع مئات الألوف من الڤيتناميين[63].

هل كنت أنا وزملائي على خطأ في ما وصفه راينهولد نيبور «تحقيق بعض المصالح الذاتية دون الالتفات إلى الكثير... إلى كل المجموعة البشرية؟» لا. أظن أننا كنا لمصلحة البشرية، ولكن الكلفة في الخسائر البشرية كانت أكبر بكثير

مما توقعنا أو توقع الآخرون. ماذا كان بوسعنا أن نفعل خلاف ذلك؟ أعتقد أنه كان علينا أن نرتفع إلى مستوى أهدافنا الأخرى في تقليص المجزرة البشرية إلى أدنى حد ممكن. لو كنا فعلنا ذلك لكنا اكتشفنا طرائق أخرى أكمل لتحقيق أهدافنا. وأعتقد الآن أننا لو فعلنا ـ والدليل المتوفر يؤيد ذلك ـ لاستطعنا أن ننهي الحرب في وقت مبكر لا يتجاوز سنة 1962، وليس بعد سنة 1967، بدون أية خسائر جسيمة في موقفنا الاستراتيجي عالمياً»[64]. في تلك الحالة كنا «أنقذنا أنفسنا» كما قال نورمان توماس، وحافظنا على مصالحنا أيضاً.

من المهم أن نفهم أن إضافة التزام أخلاقي إلى صنع السياسة الخارجية لا يعني أن المرء إنما يستشير «كتاباً تعليمياً (مدرسياً)» مصوراً يتضمن الأوامر والنواهي والتصرف بمقتضاها. مثل هذا الكتاب غير موجود. إنها حجة وهمية عن «المثالية» التي يهاجمها الواقعيون والطلاب الكلبيون الآخرون والعاملون في السياسة الخارجية ـ أولئك الذين يؤكدون، حسب التعبير الموفق للباحث ستانلي هوفمان، الباحث في العلاقات الدولية في جامعة هارڤرد، لأمثالنا ممن يرغبون في إدراج الأخلاق في صنع السياسة الخارجية، أن يخرج رجال الدولة عن الوصايا العشر»[65]. لا شيء أكثر مما هو مطلوب، أي من إدخال العامل الأخلاقي في الاعتبارات، وإعطاء الوزن المناسب له عند رسم السياسات. هذه الاعتبارات لا تصبح بذلك أبسط أو أكثر رسوخاً نظراً لمحتواها الأخلاقي. إنها ستصبح أكثر تعقيداً، ومختلفة قليلاً وأكثر تناغماً مع القيم الشمولية، مثل قدسية الحياة الإنسانية.

ووفقاً لهوڤمان فإن «الصراع بين المصلحة والأخلاق ينبغي ألاَّ يُصور بطريقة مسرحية، ومهمة السياسة الأخلاقية أن تجمعهما معاً»[66].

روبرت مكنامارا: في 15 تشرين الأول / أكتوبر من سنة 1962 تأكد وجود قواعد للصواريخ السوڤييتية في جزيرة كوبا، وهكذا بدأت مشكلة الصواريخ الكوبية، والتي كانت أخطر وأشد تجربة في حياتي وأكثرها إثارة

للخوف. وفيما يتعلق برد الفعل: كنا نؤمن جميعاً في إدارة كينيدي أن الأزمة التي نواجهها لا علاقة لها بڤيتنام ـ سواء في إدارة كينيدي أو جونسون. وطوال فترة المجابهة القصيرة المروعة (13 يوماً) التي تحتمل التصعيد إلى حرب نووية، لم نركز على شيء سوى على هذه الأزمة التي حُلّت في 28 تشرين الأول / أكتوبر. عندئذٍ أشار الزعيم السوڤييتي نيكيتا خروتشيف إلى رغبته في إزالة الصواريخ من كوبا، في مقابل تعهد علني من جانب الولايات المتحدة بألاّ تغزو الجزيرة وتطيح بحكومة فيدل كاسترو[67].

قلت إننا بؤرة نشاط. كنت كزملائي فلم أكن أذهب إلى البيت طوال فترة الأزمة. كنت أنام في مبنى البنتاغون كل ليلة حتى أكون مستعداً على الفور لأية تطورات. ولكن إضافة إلى استغراقنا الكامل بالمشكلة التي تواجهنا لم نفقد في الوقت نفسه الإحساس بذاتنا بوصفنا ممثلين للولايات المتحدة، والشعور بالمسؤولية تجاه بلادنا والعالم. وسوف أصور هذا بمرجعين لشريطين صوتيين كان كينيدي يسجلهما سراً من بين أشرطة لكثير من اجتماعاتنا التي كانت تضمه وتضم مستشاريه المقربين. إنها تبين الطريقة التي كانت العوامل الأخلاقية تؤثر بها فينا ـ وخصوصاً الرئيس كينيدي وشقيقه المدعي العام روبرت كينيدي ـ ومن ثم أثرت على كثير من أكثر قراراتنا أهمية أثناء الأزمة.

كانت المشكلة كما يلي: كنا نعلم، لأسباب سياسية لا تحصى، أن الصواريخ يجب أن تنقل من كوبا. لم يكن ثمة أي نقاش حول ذلك. خروتشيف كذب علينا مراراً ـ فالصواريخ أدخلت إلى كوبا عن طريق الغش والخداع ـ ومثل هذا التصرف لا يمكن السماح به بين الدول العظمى في العصر النووي. وكان يعتقد كثيرون أن «أنظف» طريقة لإزاحة هذه الصواريخ بالقيام بضربة جوية جراحية على مواقع الصواريخ، باستخدام نفس المنطق الذي استخدمه «الناتو» فيما بعد تجاه نظام ميلوسيڤيتش في البلقان سنة 1999.

بيد أننا منذ اليوم الأول للنقاش، في 16 تشرين الأول / أكتوبر، وطوال

نقاشاتنا منذ البداية حتى النهاية في محاولة الوصول إلى حل، كانت الاعتبارات الأخلاقية تتدخل في كل مرة. كنا نواجه التحدي بأن نحدد من نحن كشعب وما هي القيود الأخلاقية لما ينبغي أن نكون مستعدين لفعله.

هنا على سبيل المثال بعض المقتطفات من النسخ الأصلية للأشرطة، مع بعض الحواشي الشخصية التي أضفتها:

18 تشرين الأول / أكتوبر 1962

جورج بول: السيد الرئيس.. إذا ضربنا بدون تحذير يكون الوضع كما يحدث في بيرل هاربور. إنه نمط السلوك الذي يمكن أن يتوقعه المرء من الاتحاد السوفييتي. إنه ليس التصرف الذي يتوقعه المرء من الولايات المتحدة[68].

[أصغى بوبي كينيدي باهتمام إلى كلمة جورج بول. وفيما هو يتمشى جيئة وذهاباً في غرفة الاجتماعات أدلى بملاحظاته بهدوء وتعاطف].

روبرت كينيدي: أعتقد أن جورج بول على صواب.

الرئيس كينيدي: ماذا؟

روبرت كينيدي: أعتقد أن المسألة برمتها هي افتراض النجاة من كل هذا، إلا أن الحقيقة خلاف ذلك... أي نوع من البلدان نحن.

دين راسك: إن حمل علامة قابيل على جبينك بقية حياتك لهي شيء...

روبرت كينيدي: فَعلنا ذلك في وجه كوبا. تحاربنا 15 سنة مع روسيا كي نحول دون الضربة الأولى علينا. الآن في هذا الوقت نحن نقوم بذلك تجاه بلد صغير. يا له من عبء ثقيل نتحمله[69].

[الملاحظات التالية مأخوذة من اجتماع جرى قبل ساعات من الحديث المتلفز الذي كان الرئيس سيواجه به الأمة معلناً فيه اكتشاف الصواريخ، وأننا

نُعِدّ لما نسميه «حَجْراً صحياً» (أي حصاراً) على كوبا في خطوة أولى لإزالتها. كنت من أشد المؤيدين لهذه الاستراتيجية لأنها كانت توضح حلنا وتعطي خروتشيف فرصة للتراجع وتزيد من فرصة تحقيق هدفنا بدون عمل عسكري كارثي].

الرئيس كينيدي: الآن، السؤال الثاني... لماذا لا نتخذ إجراء أشد الآن، مثل القيام بضربة جوية أو غزو جوي. أحسب أنني أجبت على ذلك من قبل.

روبرت كينيدي: سيكون هذا عملاً على غرار بيرل هاربور.

الرئيس كينيدي: إنك تذكر الآن بيرل هاربور يا بوبي. أليس العمل الذي نقوم به الآن مبرراً؟ إنه واحدة من المشكلات التي ستصبح الأشد إزعاجاً في مناقشاتنا مع حلفائنا. بقدر ما تُصوب الصواريخ السوفييتية نحو الولايات المتحدة، والصواريخ الأمريكية نحو الاتحاد السوفييتي، فإن أوضح الأمثلة على ذلك هو صواريخنا الموجودة في تركيا وإيطاليا. بعبارة أخرى، ما الفرق بين هذه الصواريخ والصواريخ التي أرسلناها إلى تركيا وإيطاليا، والتي خدع بها السوفييت، والموجودة هناك من سنتين أو ثلاث[70].

هنا تستطيع أن ترى بداية تفهم الرئيس أنه مهما كان غاضباً هو ومستشاره بسبب اكتشاف الصواريخ، ومهما كانت رغبتهم قوية جداً في إزالتها على الفور كان كثير من الناس يريدون منه أن يجيب على أسئلة أخلاقية: أولاً، كيف يستطيع هو، بصفته رئيساً أمريكياً أن يبرر هجوماً جباناً من نوع الهجوم الذي قام به اليابانيون في بيرل هاربور؛ وثانياً كيف يستطيع أن يبرر المجازفة بحرب نووية من أجل مجموعة من الصواريخ تشكل تهديداً عسكرياً أكثر مما كان قائماً من قبل؟ وبعد الأزمة طرح بوبي كينيدي السؤال بهذه العبارات: ما الظروف أو المبررات التي تعطي هذه الحكومة أو أية حكومة الحق الأخلاقي في أن تضع شعبها وربما جميع الشعوب تحت ظل كارثة نووية؟»[71].

إضافة إلى ذلك، وطوال الساعات الست من المداولة في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر، وهو أخطر أيام الأزمة، عبَّر بعض مستشاري الرئيس عن أن فكرة «مقايضة» الصواريخ السوفييتية في كوبا بالصواريخ الموجودة في تركيا، والتي كان قد اقترحها خروتشيف، تلحق ضرراً لا يمكن إصلاحه بحلف الناتو نظراً لقدم طراز الصواريخ المقدمة لتركيا. ورداً على ذلك عاد الرئيس مرة أخرى مكرراً نقطة أساسية: إنه لن يزج أمتنا في حرب من أجل حفنة من الصواريخ البالية لا قيمة لها في تركيا. وكانت وجهة نظر شاركته فيها بقوة. في الواقع أننا في نهاية الأزمة أعلمنا خروتشيف أننا نريد أن نسحب الصواريخ من تركيا، وإن كان ذلك سيتم سراً، ودون أن يكون جزءاً من الصفقة. وكان أساس تصرفات الرئيس كما تُري الخطوات، أساساً **أخلاقياً**.

كتب مكجورج بوندي McGeorge Bundy، مستشار الأمن القومي آنذاك، ذات مرة أن الرئيس كينيدي «كان واحداً من رجال الجيل الذين تعلموا من راينهولد نيبور أنه في النهاية لا بد أن يقبل المرء باختيار أهون الشرين»[72]. هكذا كان هو، كما كان بعض بقيتنا. عمل كينيدي وفقاً لقناعة أن «النصر» بدون المحافظة على الالتزامات الأخلاقية سيكون نصراً أجوف. وفي أزمة الصواريخ، كان من الممكن أن تؤدي إلى حرب في كوبا، أو ربما هجمات سوفييتية على قواعد صواريخنا في تركيا، أو الاثنين معاً مع كل المخاطر التي ستلي ذلك.

كتب ستانلي هوفمان أن «النفعية أفضل في إعطاء المرء يقيناً جيداً من إعطائه مرشداً أخلاقياً» في حين أن «فائدة الالتزامات أن توفر على الأقل الإحساس بالاتجاه»[73]. كلاهما ضروري لصنع السياسة الخارجية: مرشد أخلاقي وانحرافات عن المركز الأخلاقي، عند الضرورة، للمحافظة على المصلحة القومية وحمايتها. البراعة، والفن هما في المحافظة على المصلحة القومية مع التمسك في الوقت نفسه بجوهر قناعات المرء الأخلاقية؛ ويقدم لنا

الأخوان كينيدي وبعض مساعديهما في أزمة الصواريخ مثالاً جيداً على ذلك.

الأزمات الماثلة التي نتعرض لها في هذا الكتاب ـ استمرار مذابح القرن العشرين البشرية غير المقبولة في القرن الحادي والعشرين ـ من المحتمل أن تشابه أزمة ڤيتنام، أزمات ذات طابع بطيء، أكثر مما تشابه أزمة الصواريخ الكوبية، التي كانت قصيرة ومحدودة. ومهمتنا في السنوات القادمة أن نشجع السياسات التي نعتقد أنها تقلص على نحو جوهري قتل إخواننا من البشر في الحرب بدون مخاطر غير مقبولة على مصالح الولايات المتحدة القومية.

الالتزام المتعدد الأطراف
اتخاذ القرار الجماعي، والأمن الجماعي

نحن نؤمن بالجمع بين الالتزام الأخلاقي والالتزام المتعدد الأطراف.

هذا هو التزامنا المتعدد الأطراف: الاعتراف بأنه ما دامت الولايات المتحدة تتولى زعامة العالم لتحقيق هدف تقليص مخاطر القتل الناجمة عن النزاعات، فإنها لن تستخدم قوتها ـ الاقتصادية، أو السياسة، أو العسكرية ـ إلاّ في سياق متعدد الأطراف، يخضع لقرارات جماعية.

أوردنا في المقدمة ما يلي: من بين الدروس المستقاة من إخفاق محاولة ودرو ويلسون في تنفيذ التزامه الأخلاقي والمتعدد الأطراف: أولاً، التشبث بقيم أخلاقية ثابتة وتجنب التبرير الأخلاقي الذاتي، وثانياً، ممارسة التعددية التي تبشر بها. وكان ويلسون نفسه ميالاً إلى مبرر أخلاقي ذاتي وعازفاً عن مشاورة الآخرين معه. وكانت النتيجة أن جهوده بعد الحرب العالمية الأولى آلت إلى مأساة شخصية ووطنية وعالمية. والحق أن ويلسون كان مصاباً بـ «المرض الأمريكي»، أي الفردية الشديدة. وقد وُصفت حالة ويلسون ذات مرة على النحو التالي:

كان ويلسون رجلاً عظيماً، ولكنه يتصف بعيب أساسي واحد. كان

يرغب في عمل أي شيء لمصلحة الناس ما عدا تركهم وشأنهم يدبرون أمور حياتهم بأنفسهم. وهو لا يتركهم حتى يرغموه على ذلك، وعندئذ يكون الأوان قد فات. لم يبدُ أنه فهم أن هناك فرقاً كبيراً بين محاولة إنقاذ الناس ومحاولة مساعدتهم. بالحظ تستطيع أن تساعدهم ـ ولكن [يجب] عليهم دوماً أن ينقذوا أنفسهم[74].

يعزو الأصدقاء والخصوم معاً هذا الموقف إلى ويلسون: نحن الأمريكيين نعرف أفضل من الجميع، والدليل هو نجاحنا. والأمريكيون في عهد ويلسون كانوا يعتقدون، عن يقين، أن دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى هو الذي أكسب الحلفاء الحرب. ولكن كان هذا يعني لكثير من الأمريكيين ـ وربما لويلسون قبل الآخرين ـ أنه ليس من حق الولايات المتحدة أن تملي شروط السلام على الآخرين فقط، بل ومن واجبها ذلك.

ثمة نفاق مماثل اتصف به موقف الولايات المتحدة تجاه بقية العالم في أعتاب نهاية الحرب الباردة: نحن كسبنا ولهذا فمن حقنا وواجبنا أن نملي ترتيبات ما بعد الحرب الباردة على الصديق والعدو على حد سواء. وكانت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت في عهد إدارة كلينتون قد أعلنت أن الولايات المتحدة «دولة لا غنى عنها» لأننا «أقدر، ومن ثم نستطيع أن نرى أبعد من الدول الأخرى»[75]. قد يبدو هذا لبعضهم أن الدول الأخرى التي نريد أن ننضم إليها يمكن «الاستغناء عنها» بمعنى ما. كذلك صرح نائب وزير الخارجية، ستروب تالبوت، بشيء مختلف بعض الشيء، حول ما ينبغي أن تكون عليه طريقة عمل أمريكا في مصر ما بعد الحرب الباردة، وإن يكن الأمر خلاف ذلك غالباً.

هذه حالة فريدة في تاريخ الدول العظمى إلى حد ما، حيث تحدد الولايات المتحدة قوتها ـ وعظمتها بالتأكيد ـ لا بمعنى القدرة على تحقيق أو الاحتفاظ بالهيمنة على الآخرين، بل بمعنى القدرة على العمل مع الآخرين

لمصلحة المجموعة الدولية ككل. . . السياسة الخارجية الأمريكية تسعى عن وعي إلى دفع **القيم الشمولية** قُدُماً[76].

وكما قال العالم السياسي من هارفرد صموئيل ب. هانتينغتون[*] فإن «سياسة أمريكا الخارجية توجهها مثل هذه المعتقدات إلى حد بعيد»[77]. ومع هذا، وكما أشار في مقالة نشرت في مجلة «فورين أفيرز» سنة 1999، ما زلنا نصر على العمل منفردين. ويعد هانتينغتون بعض تصرفاتنا الفردية الأخيرة كما يلي:

- الضغط على دول أخرى كي تتبنى القيم الأمريكية والديمقراطية.
- منع الآخرين من الحصول على قدرات عسكرية يمكن أن تهدِّد التفوُّق التقليدي الأمريكي.
- تصنيف الدول حسب التزامها بالمعايير الأمريكية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والمخدرات، والإرهاب، والقضايا العسكرية، والحرية الدينية.
- تطبيق العقوبات على الدول التي تمتنع عن تحقيق هذه الأمور.
- تشجيع المصالح التجارية الأمريكية تحت ستار حرية التجارة والأسواق المفتوحة.
- تشجيع مبيعات الأسلحة الأمريكية مع محاولة منع المبيعات المشابهة من جانب الدول الأخرى.
- فرض الأمين العام للأمم المتحدة وإملاء تعيين خلفه.
- تصنيف بعض الدول كـ «دول مارقة» واستبعادها من مؤسسات عالمية لأنها ترفض الانصياع للرغبات الأمريكية[78].

يعتقد كثير من الأمريكيين أن أمريكا هي نور العالم. والمشكلة أن

(*) هو Samuel Huntington صاحب نظرية صراع الحضارات ـ المعرّب.

الأمريكيين وحدهم هم الذين يعتقدون هذا. إذ يجد الآخرون، من الحلفاء والأعداء معاً، في ملاحظات مثل ملاحظات أولبرايت أو قائمة التصرفات عند هانتينغتون إعجاباً بالذات وصلفاً، ودليلاً آخر على الازدواجية عند أمريكا ـ التي تتظاهر بالاستشارة، تتظاهر بأنها تأخذ آراء الآخرين في الحسبان، ولكنها لا تصغي إلاّ إلى صوتها هي. ولقد قيل إن الولايات المتحدة لم تقرر بعد ما إذا كانت تريد أن تصبح شرطي العالم أو حارسة العالم[79]. ولهذا السبب كتبت صحيفة نيويورك تايمز منذ عهد قريب: «في هذه اللحظة... القوة الأمريكية ليست موضع شك، ولكن مرجعيتها هي موضع الشك»[80]. الشرطة والحراس جميعهم أقوياء في ميدان عملهم اللائق. ولكن السلطة ليست مشتقة من القوة وحدها. لقد درس هانتينغتون هذه المسألة بعناية بطريقة تجريبية، وكان استنتاجه واقعياً.

فيما تصم الولايات المتحدة باستمرار دولاً مختلفة بأنها «دول مارقة» فإنها أصبحت في أعين كثير من الدول: قوة عظمى مارقة... من غير المتوقع أن تصبح الولايات المتحدة دولة انعزالية تنسحب من العالم. ولكنها يمكن أن تكون منفصلة ومبتَعدة عن كثير من دول العالم...

في سنة 1997، في مؤتمر لجامعة هارفرد، أقر الباحثون أن نخبة الدول التي تكوّن قرابة ثلثي سكان العالم ـ الصينيون والروس والهنود والعرب والمسلمون والأفارقة ـ يرون في الولايات المتحدة التهديد الأكبر الوحيد لمجتمعاتهم. وهم لا يعتبرون الولايات المتحدة تهديداً عسكرياً ولكنهم يعتبرونها خطراً على سلامتهم، واستقلالهم الذاتي، وازدهارهم وحريتهم في التصرف. وهم ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها دولة مقتحمة ومتدخلة في شؤون غيرها، ومستقلة، ومتفردة، ومهيمنة ومنافقة، وتكيل بمكيالين ومتورِّطة فيما يسمونه «الإمبريالية المالية» و«الاستعمار الثقافي» وذات سياسة خارجية تمليها إلى حد بعيد الاعتبارات الداخلية[81].

وبكلمات أخرى، وحسب معطيات هانتينغتون فإن العالم كلّه يشعر أن

الولايات المتحدة شرطية وحارسة، وهي الدولة المتفردة برأيها، ومن ثم فهي غير مهتمة بآراء ومنظورات الآخرين. وهي أيضاً منافقة ومغرورة ـ تدعي التشاور كي تحصل على المعلومات ـ ولا تفعل شيئاً سوى أن تزيد من تفاقم أمور الآخرين.

إذا كان هانتينغتون على حق فلن يمضي وقت طويل حتى لن تعاود سمعة أمريكا ـ بصفتها دولة متفردة على نحو منافق ومتعجرفة ـ تقض مضجعنا. فمع بداية القرن الحادي والعشرين سوف تجد الولايات المتحدة أنه حتى قوتها التي بلغت ذروتها في حرب الخليج على أنها قوة وحيدة القطب سوف تتقلص كثيراً. لن نكون قادرين على صياغة العالم كما نريد. ولسوف تستمر اليابان وأوروبا الغربية في القيام بدور كبير على الصعيد العالمي ومن المحتمل أن تضطلع بمسؤوليات سياسية واقتصادية أكبر. وفي أواسط القرن الحادي والعشرين فإن عدة دول تنتمي إلى ما نسميه رسمياً بالعالم الثالث سوف تنمو على نحو درامي من حيث تعداد السكان والقوة الاقتصادية بحيث تصبح قوى يُعتد بها في ميدان العلاقات الدولية. فالهند يحتمل أن يصل تعداد سكانها إلى 1,6 بليون إنسان، ونيجيريا 400 مليون إنسان، والبرازيل 300 مليون. وإذا ما تابعت الصين نموها الاقتصادي المُرضي في السنوات الخمسين القادمة فسيكون لسكانها، البالغ عددهم 1,6 بليون إنسان، دخل الدول الغربية في الستينيات. وستصبح حقاً دولة كبرى يُعتد بها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

هذه الأرقام بالطبع توقعية، ولكنها تؤكد بعضاً من جسامة ووتيرة المتغيرات التي تواجهنا ومن ثم الحاجة إلى تكييف أهدافنا وسياساتنا ومؤسساتنا بحيث تأخذ المتغيرات في اعتبارها. وهذه أهمية المشكلة **المدركة حسياً** ـ الاعتقاد الواسع النطاق بأن الولايات المتحدة ترفض أن تقرر وتعمل جماعياً. وإذا ظلت سمعة الولايات المتحدة كما هي ـ «ذئب» منفرد في ثوب «حمل» منخرط في جماعة ـ عندئذٍ سيكون من الصعب إيجاد شركاء يقومون بالعمل.

ولكن الشركاء ضروريون، نظراً لأن القوة النسبية للولايات المتحدة على العمل منفردة ـ بفعالية وبكلفة مقبولة ـ سوف تتقلص باضطراد على مدى القرن.

ثمة مسألة أخرى أيضاً مقلقة في مضاعفاتها. نحن لا نمارس في الإطار الدولي ما نبشِّر به ونمارسه في الداخل ـ وهو اتخاذ القرار **الديمقراطي**. نحن لسنا جمّاع المعرفة. نحن نقول إننا نؤمن بأن أفضل القرارات تأتي من عملية اتخاذ قرار عن طريق انخراط شامل لممثلي جميع الأطراف الفاعلة، ولكن هنا ثانية نجد الولايات المتحدة منافقة. فغالباً ما نعمل بدون أن نسعى أو نصغي إلى نصيحة أولئك الذين يشاركوننا في القيم والأهداف. إذا كنا لا نستطيع أن نقنعهم بجدوى تصرفنا المقترح، فينبغي أن نتساءل عن حكمة قرارنا.

لو أن الولايات المتحدة طبقت هذه القاعدة في ڤيتنام، لما انخرطت في حرب في الهند الصينية. لا أحد من حلفاء أمريكا الكبار ـ لا بريطانيا ولا فرنسا ولا ألمانيا أو اليابان ـ أيَّد القرار الأمريكي بالتدخل. كان على الولايات المتحدة أن تلقي بالاً إلى الفرنسيين الذين لديهم أكثر من مئة سنة من الخبرة في المنطقة. قالوا مراراً «لا تنزلقوا إلى المستنقع» وانتقدوا «الطريقة التي انزلقنا بها في ڤيتنام». ودافع الرئيس شارل ديغول عن «حل محايد» من أجل ڤيتنام في وقت مبكر من سنة 1963. وقال ديغول لجورج بول «ڤيتنام بلد مرهق»[82]. كان على قادة الولايات المتحدة أن يصغوا. ولكنهم لم يصغوا، ودفعوا الثمن الباهظ لتكرار كثير من الأخطاء التي ارتكبها الفرنسيون من قبل.

كتب المؤرِّخ أرثر شليسينجر، الابن، يقول: «تتسم الديمقراطية بالقماءة عندما تجمع بين مجموعتين من الكتب، عندما تستخدم معياراً للقيم لسياستها الداخلية، ومعياراً آخر لسياستها الخارجية»[83]. شليسينجر على حق: فالولايات المتحدة تتخذ قرارات أفضل عندما تطبق إجراءاتها الديمقراطية لاتخاذ قرار السياسة الخارجية بذات الشمولية التي تستخدمها في تصرفاتها الداخلية. وهي تستطيع أن تفعل ذلك بتوسيع دائرة أولئك الذين تشاورهم. وكما كتب ريتشارد

هاس Haass منذ مدة قريبة في مجلة «فورين أفيرز»: «إذا كانت **المفاوضات** لب دبلوماسية الحرب الباردة، فإن **المشاورات** ينبغي أن تكون جوهر سياسة ما بعد الحرب الباردة الخارجية. والهدف هو بناء أو تعزيز المؤسسات الدولية التي تدعم المبادئ الأساسية للنظام»[84]. الولايات المتحدة لم تفعل ذلك في ڤيتنام ـ وكذلك في كوبا وإيران والعراق وأماكن أخرى ـ ودفعت ثمناً مضاعفاً: قرارات تؤدي إلى نتائج دون المستوى الأمثل [أو إلى مأساة كما في حالة ڤيتنام]، وإلى تعزيز سمعتها البغيضة كشرطي ـ حارس متفرد.

مبادئ سياسة الأمن والدفاع في القرن الحادي والعشرين

كانت نهاية الحرب الباردة حداً فاصلاً وحدثاً يبشّر بوضع دولي جديد، كما كان الحال في أعقاب الحربين العالميتين. وقد حدد ستانلي هوفمان المشكلة المحيرة في صميم هذا الوضع الجديد:

الصرح الويلسوني، ونسخته الروزفيلتية سنة 1945، مرحلة بوش ذات الطلاء الجديد سنة 1990، كلها استخدمت في التعامل مع عالم النزعات بين الدول... ما هو مهم الآن هو طبيعة الدولة... العالمية تواجه مأزقاً. إنها تحتاج أولاً إلى مجموعة من المبادئ الواضحة ترسم أهدافها[85].

ويبدو أن العالم المؤلّف تقريباً من دول ذات سيادة، الذي دُشّن عام 1648 بمقتضى «معاهدة ويستفاليا»، هو في حالة تفكّك اليوم.

إن التهديدات التي تواجه إمكان بقاء كثير من الدول في الوجود، يمكن وصفها بأنها (ما بعد مرحلة الاستعمار)، من جهة شبهها بحوادث التفكّك والاضطراب والعنف التي تلت الحربين العالميتين. واليوم ـ كما هو الحال سابقاً ـ تتهاوى الإمبراطوريات وتحتدم الحروب بين فينة وأخرى في ستٍّ من جمهوريات الاتحاد السوڤييتي السابق. كثير من هذه الحروب كانت توصف بـ«الطائفية» بسبب ادعاءات قديمة تتعلق بالشعوب، والحدود، والسيادة. والشيء ذاته يمكن أن ينطبق على دولتين لم تكونا سابقاً «إمبراطوريتين»، ولكنهما مع هذا

كانتا على درجة مختلفة من التفكك: يوغوسلافيا السابقة التي كانت مأساتها الجماعية في التسعينيات واحدة من أسوأ مآسي ذلك العقد وإندونيسيا ذلك الأرخبيل الضخم حيث اندلع العنف الطائفي من جانب جماعات انفصالية لممارسة الضغط على جاكارتا للحصول على استقلالها. وفي إفريقية، حصدت نزاعات مميتة حياة الملايين في رواندا، وبوروندي، والسودان، وأنغولا، والكونغو، وسيراليون، والصومال، وأثيوبيا، وأريتريا مع عدة مناطق أخرى أصيبت بكوارث مشابهة ـ ميراث من اللامسؤولية المشتركة من جانب القوى الأوروبية الاستعمارية السابقة والأنظمة الإفريقية المختلفة التي خلفتها.

قليلة هي الدول التي كانت متجانسة عرقياً ودينياً. ماذا سيحدث إذا أخفق نظام الدولة ـ الأمة وطالب كثير من الجماعات العرقية التي ينوف عددها على خمسة آلاف جماعة في العالم بالاستقلال في إطار تزايد سياسات تحديد الهوية في العالم كله؟ كيف سيجري احتواء الفوضى والعنف؟ إذا كانت العسكرية الألمانية هي الخوف المسيطر بعد الحرب العالمية الأولى، والتوسعية السوفييتية بعد الحرب العالمية الثانية، فإن أحد كوابيس ما بعد الحرب الباردة انهيار نظام الدولة ـ الأمة نفسه، وهذا سيؤدي إلى عدم استقرار عالمي حاد، وعنف طائفي لا سابق له، وحروب، مع ما سيعقب ذلك من خطر متزايد باستخدام أسلحة الدمار الشامل. وإذا كنا نخشى سابقاً من انتشار الهيمنة الشمولية فإننا نخشى الآن من انهيار القوة المركزية الرئيسة في السياسة الدولية المعاصرة، الدولة ـ الأمة، والسقوط في الهاوية، حيث يمارس الضبط والنظام مجموعة من الجزارين والعصابات والمجموعات الإرهابية المسلَّحة بأحدث أنواع الأسلحة وأشدها فتكاً. هذا ما يسميه هوفمان «محنتنا» التي نحن بحاجة ماسة بسببها إلى «مبادئ واضحة ترسم أهدافنا».

مثل هذه المجموعة من المبادئ، كما نحسب، تكوِّن جدول أعمال **جذرياً** للقرن الحادي والعشرين. وقد عرضنا في الفصلين السابقين صورة

لالتزاماتنا الأخلاقية والجماعية. إنها توفر الأساس العقلاني لجدول الأعمال الجذري برمته الذي نسهم به. كلاهما انفصال جذري عن الماضي القريب. وكلاهما يدعو للاهتمام بحدود الأزمة وهو ما فعله ودرو ويلسون وأخفق في وضعه بعد الحرب العالمية الأولى، التي أضحت الخطيئة الممهدة لتاريخ قرن حافل بالقتل. وفي الصفحات القادمة من هذا الكتاب سوف نقدم صورة أكثر شمولاً لجدول أعمالنا عن القرن الحادي والعشرين. في الفصل الثاني سوف نناقش الحيلولة دون الحرب بين القوى العظمى. ولسوف نؤيد بوجه خاص أن تكون العلاقات بين روسيا والدول الكبرى الأخرى، وبين الصين والدول الكبرى الأخرى علاقة مصالحة كاملة كالعلاقة بين فرنسا وألمانيا، وبين الولايات المتحدة واليابان، والاحتمال الضئيل للحرب فيما بينها.

سوف نركز في الفصل الثالث على كافة أنواع النزاع بين الدول. الخطوات الأربع التالية ستكون بالغة الأهمية: منع الحرب وإنهاء النزاع في حال إخفاق الردع، وإيجاد آلية متعددة الأطراف لاستخدام القوة، وضمان حدود جميع الدول ضد العدوان الخارجي؛ وتنظيم وفرض حقوق الأقليات والجماعات العرقية ضمن الدول.

ولسوف يستكشف الفصل الرابع إجراءات تجنب الحرب النووية، وتقليص خطر فناء دول بكاملها إذا ما أخفق الأمن الجماعي.

هذا جدول أعمال لتجنب خسارة كارثية في الأرواح في هذا القرن، جدول أعمال توضيحه أسهل من تحقيقه. فهو لن يتحقق في سنة أو حتى في عقد من الزمن. فالإجراءات المطلوبة مختلفة جذرياً عن ممارسات الماضي. وهو سيتحقق، إذا ما قُدر ذلك، ببطء وعبر خطوات صغيرة من قبل قادة يتصفون بالإخلاص والمثابرة. من أين سيأتي هؤلاء القادة؟ دور القيادة يتغير ولا شك بين الأمم، وفقاً للقضية المطروحة. ولكننا لن ننجح في هذا المجهود بدون التشاور والتعاون مع الدول الأخرى. ولن نتلقى التعاون المطلوب إذا

استمرينا في التصرف من جانب واحد، وكأننا نعلم بكل شيء. ومن الواضح أننا لسنا كذلك.

شبح ويلسون يلوح في الأفق ضخماً ومنذراً أمام العالم ونحن نتأمل القرن الحادي والعشرين. هذا صحيح تماماً بالنسبة للأمريكيين. ففي 10 تموز، 1919، عند تقديم معاهدة السلام إلى مجلس الشيوخ قال الرئيس ويلسون: «المسألة الوحيدة هي: هل نستطيع أن نرفض القيادة الأخلاقية المقدمة إلينا؟ وهل سنقبل أو نرفض ثقة العالم؟»[86]. إن عبء المسؤولية في القرن الحادي والعشرين تتقاسمه جميع الدول، ولكن لما كانت الولايات المتحدة هي أقوى الدول، فإن الحصة الكبرى من المسؤولية تقع على عاتقها. ومن دواعي الأسف أن الولايات المتحدة رفضت نصيبها من المسؤولية بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت النتيجة موت ما يقارب 50 مليون إنسان في الحرب العالمية الثانية. وإذا أخفقنا هذه المرة في العمل وفق الالتزامات التي نشارك ويلسون فيها، فقد تكون الحضارة كلها في خطر قبل أن ينتهي القرن.

حكمي المدروس هو أن نضع كل ثقلنا وراء هدنة لا تسمح بتجديد الأعمال العدوانية من جانب ألمانيا تكون معتدلة ومعقولة في هذا الوضع، لأنني بت متيقناً في الآونة الأخيرة أن المبالغة في الشدة من جانب الحلفاء ستجعل تحقيق تسوية سلمية حقيقية أمراً بالغ الصعوبة إذا لم يكن مستحيلاً. . . الحكمة خير من المغنم العاجل. . .

ودرو ويلسون، 29 تموز/يوليو 1918[1].

قد يحتاج الأمر إلى بعض الوقت حتى تنسجم روسيا الجديدة مع نفسها. . . ولكن دعونا في الوقت الحاضر لا نشوّش أنفسنا، وألاَّ نعقِّد مشكلتنا بدون داعٍ بخلق روسيا من خيالنا تحل محل روسيا التي كانت موجودة والتي لحسن الحظ لم تعد قائمة بعد اليوم.

جورج. إي. كينان، 1996[2].

لا ينبغي أن تنظر الولايات المتحدة إلى الصين باعتبارها عدواً محتملاً وتسعى من ثَم إلى إضعافها أو تقسيمها، وتخلق بذلك واقعاً نريد أن نتجنبه؟ أعتقد أن الجواب هو لا. التحرك في هذا الاتجاه سيصبح تحقيقاً ذاتياً لنبوءة. . . مصلحة الشعبين الأمريكي والصيني في المستقبل تعتمد على قدرة هذين البلدين على التعاون.

السيناتور سام نان، 1996[3]